SIATS Journals

The Journal of Sharia Fundamentals for Specialized Researches

(JSFSR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk

مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية

المجلد5 ، العدد4 ، تشرين أول، أكتوبر 2019م.

e ISSN 2289-9073

حصول المأمول بمعرفة عدالة وضبط الرواة في الحديث المقبول

(الطرق والضوابط والمصادر)

HUSUL ALMAMUL BIMAERIFAT EADALAT WADABT ALRAWAT FI ALHADITH ALMAQBUL (ALTURUQ WALDAWABIT WALMASADR)

د.عصام بن عبد الله السناني

الأستاذ المشارك في قسم السنة وعلومها بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم

المملكة العربية السعودية

Snane83@gmail.com

1441هـ – 2019م

ARTICLE INFO
Article history:
Received 21/7/2019
Received in revised form 8/8/2019
Accepted 1/9/2019
Available online 15/10/2019
Keywords:

ABSTRACT

1. The research dealt with the subject of the narrators' uprightness and rectification, as one of the conditions of acceptance Hadith, and it combined the practical side and the theoretical side in each of its factors.
2. It also stated the narrators' types in termsof uprightness and rectification for acceptance Hadith, stating the historical narrative of what the criticism Imams set as ranks of invalidation and uprightness, as they stated each rank position in terms of acceptance, selection, consideration and rejection.
3. It showed the methods of proving the uprightness and rectification upon the criticism Imams whether by circumlocution, texts of Imams or sounding the narrated materials, with stating the cases which the critic is patient with invalidation or uprightness.
4. The research detailed the controls of uprightness proving and narrators rectification which if not considered the judgment shall be false; either for the presence of disorders or non-understanding the sentences of Imams and their indications or etc.
5. The research stated the methods which lead to the uprightness and rectification of the narrator when the criticism Imams differ around him; whether this difference is in the saying of the critic himself or between him and others.
6. The research stated the important sourced which enable the researcher to reach to prove the uprightness and rectification of narrators, and how to deal with them.

7. The research paid attention to mention the controls of narrator rank formula; in terms of investigating what said about him, knowing his spiritual elders and scholars, and the books which documented his Hadith which would be useful in statinghis rank.
8. The research showed the criticism rules to show the judgment upon narrators, with showing the practical side which leads to develop the ability of the researcher to give preponderance among their sayings when discrepancy.

Recommendations:

1. Care must be taken to study the conditions of the validity of the Hadith in light of the rules of the criticism Imams; such as "knowing the narrators uprightness and rectification", which the Hadith acceptance or rejection depend on it.
2. Academic care in the postgraduates in universities and researches centers through specialized study of the approach of the criticism Imams; especially in the narrators' uprightness and rectification, with separate each science of them with a special study.
3. Universities and scientific research centers shall allocate research divisions to study the approach of the advanced criticism Imams, the perfect researchers in this regard shall betotally engaged in composing in this subject in an integrated methodological encyclopedic approach that shall be the core of this approach.
4. Universities and research centers shall pay attention to the scientific researches and dissertations which have been written in the approach of criticism Imams specially in the Hadith validation conditions, making scientific coordination among those various studies, making balance among these studies to know the general scientific approach which was followed by the critics, and the agreement and disagreement points among them.
5. Printing the academic scientific dissertations which are not printed yet; to enable the researchers to have benefits from them and coordination among them.

الملخص

1- تناول البحث موضوع عدالة الرواة وضبطهم، وهو أحد شروط الحديث المقبول، وقرن الجانب النظري بالجانب العملي في كل عنصر من عناصره.

2- وضّح البحث أقسام الرواة من حيث العدالة والضبط لقبول الراوية، مع بيان السرد التأريخي لما قام به أئمة النقد من وضع مراتب للجرح والتعديل، وبيانهم مكان كل مرتبة من حيث القبول، أو الاختبار، و الاعتبار، أو الرد.

3- بيّن البحث طرق إثبات العدالة والضبط عند أئمة النقد سواء كان بالاستفاضة، أو نص الأئمة، أو سبر المرويات، مع بيان الحالات التي يتأنى فيها في جرح أو تعديل الناقد.

4- فصّل البحث في ضوابط إثبات عدالة وضبط الرواة، والتي يحصل الخطأ في الحكم بعدم مراعاتها، إما للوجود التصحيف، أو عدم فهم عبارات الأئمة ودلالاتها، ونحوه.

5- أوضح البحث طرق الوصول لعدالة الراوي وضبطه عند وجود الاختلاف بين أئمة النقد فيه، سواء كان الاختلاف في قول الناقد نفسه، أو في قوله مع غيره.

6- بيّن البحث المصادر المهمة التي يتمكن الباحث عن طريقها من الوصول لإثبات عدالة وضبط الرواة، وكيفية التعامل معها.

7- اعتنى البحث بذكر ضوابط صياغة رتبة الراوي، من حيث استقصاء الأقوال فيه، ومعرفة شيوخه وتلاميذه، والكتب التي خرّجت أحاديثه مما يفيد في بيان رتبته.

8- أظهر البحث قواعد النقاد في بيان الحكم على الرواة، مع بيان الجانب التطبيقي، مما يؤدي لتنمية الملكة لدى الباحث للترجيح بين أقوالهم عند التعارض.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين .. وبعد.

فهذا بحث بعنوان: (**حصول المأمول بمعرفة عدالة وضبط الرواة في الحديث المقبول**)، تتكون خطة البحث من: المقدمة، ثم تمهيد، ثم ست مباحث، ثم خاتمة، ثم فهرس المصادر والمراجع.

– فالمقدمة تشتمل على:

(1) ملخص البحث. (2) أهمية البحث. (3) مشكلة البحث. (4) خطة البحث. (5) أهداف البحث. (6) منهج البحث وإجراءاته. (7) الدراسات السابقة.

- **ملخص البحث:**

هذا البحث يتناول موضوعا مهما من موضوعات علوم الحديث، ألا وهو "العدالة والضبط" الذي هو شرط من شروط الحديث الصحيح، وذلك بمعرفة أنواع الرواة من حيث العدالة والضبط، وطرق التوصل لعدالتهم وضبطهم، وضوابط الأئمة في هذا الباب، مع معرفة كيفية التعامل مع المصادر التي تعين للتوصل للعدالة والضبط.

- **أهمية البحث:**

هذا البحث يوضح منهج أهل النقد في معرفة عدالة الرواة وضبطهم، وتنبع أهميته من أن عدم مراعاة قواعد وضوابط أهل النقد فيه سيؤدي لا محالة للخطأ في الحكم على أحاديث النبي ε التي هي المصدر الثاني للتشريع.

- **مشكلة البحث:**

وقع كثيرٌ من المشتغلين في علم الحديث في العصور المتأخرة بتصحيح الأحاديث الضعيفة أو تضعيف الأحاديث صحيحة، بسبب عدم فهم هذا الباب من علوم الحديث ومعرفة قواعده وضوابطه عند أئمة النقد، مما نتج عنه فوضى في الحكم على الأحاديث، خاصة أحاديث الأحكام الفقهية التي شوشوا فيها على العوام، لذا أحببت أن أكتب في منهج الأئمة الذي سطروه وساروا عليه في موضوع "عدالة الرواة وضبطهم"، يجمع شتات هذا الجانب ويبرز الجانب العملي التطبيقي عند الأئمة فيه.

- **خطة البحث**: تشتمل خطة هذا البحث على: المقدمة، ثم ستة مباحث، ثم الخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع.

– وأما المباحث فهي:

- المبحث الأول: أقسام الرواة من حيث العدالة والضبط.
- المبحث الثاني: طرق إثبات العدالة والضبط.
- المبحث الثالث: ضوابط في معرفة عدالة وضبط الرواة.
- المبحث الرابع: مصادر معرفة عدالة وضبط الرواة.
- المبحث الخامس: صياغة رتبة الراوي في الترجمة.
- المبحث السادس: تدريبات لتحقق شرط العدالة والضبط.

- **أهداف البحث**:

هذا البحث يناقش شرط من شروط صحة الحديث وهو قبول الرواة، ويهدف لأمور:

1- يُظِهر قواعد النقاد في طرق معرفة عدالة وضبط الرواة وضوابط ذلك.

2- يُعرِّف البحث بمناهج النقاد في الوصول لحقيقة عدالة الرواة وضبطهم.

3- يُدَرِّبُ البحث على الجانب العملي في موضوع عدالة الرواة وضبطهم.

4- يكوّن البحث الملكة النقدية في معرفة ضبط الرواة خاصة عند الاختلاف.

- **منهج البحث وإجراءاته:**

تم الاعتماد في هذا البحث على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي النقدي الذي يعتبر الأنسب لمثل أغراض هذه الدراسة محل البحث. وقد انتهجت في هذا البحث ما يأتي:

1- قدمت بتمهيد عن أقسام الرواة من حيث القبول والرد.

2- رتبت موضوع البحث على مباحث.

3- قرنت في كل عنصر من عناصر المباحث ذكر أمثلة عن أئمة الحديث لبيان هذا العنصر.

4- وثقت ما أنقله من كلام العلماء بعزوه إلى موطنه من كتبهم في الحاشية.

5- عزوت الأحاديث إلى مصادرها بذكر رقم الحديث، فإن لم يوجد فللجزء والصفحة.

6- أوضح بعض الإشكالات في حاشية البحث مع ذكر فوائد تبين ما في الأصل.

- **الدراسات السابقة**

دُرِسَ باب "عدالة الرواة وضبطهم" كثيراً ضمن مؤلفات علوم الحديث، أو في مؤلفات مستقلة، وهو أكثر شروط الحديث الصحيح تناولاً، لكن بأسلوب تأريخي متشابه، وغالبها لم يتعرض لموضوع طرق معرفة العدالة والضبط وضوابط ذلك، بل تناول تأريخ الجرح والتعديل، وعلماءه وكتبه، وألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها، ومن هذه الكتب:

- دراسات في الجرح والتعديل للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي.
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للشيخ عبد الحي اللَّكْنَوِي.
- ضوابط الجرح والتعديل للدكتور عبد العزيز آل عبد اللّطيف.
- الجرح والتعديل للدكتور إبراهيم اللاّحم.
- مباحث فى الجرح والتعديل لقاسم سعد
- الميسَّر في علم الجرح والتعديل: للدكتور سيد عبد الماجد غوري.

فأردت أن أجمع ما تفرق من دقائق في موضوع معرفه طرق العدالة والضبط وضوابطه عند النقاد الأوائل، مع بيان الجانب التطبيقي عندهم.

- **تمهيد: في نشأة علم الجرح التعديل ونماذج منه:**

نشأ علم الجرح والتعديل مع نزول الوحي ومبعث النبي ε، ثم أمر به النبي ε، وعمل به الصحابة والتابعون ومن بعدهم حتى يومنا هذا:

– أما القرآن: فإن الله تعالى قد أمر بأمر هو أصل في الجرح والتعديل حين أمر بالتثبت في الرواية بقوله تعالى: ﭽ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦﭼ الحجرات: ٦، وحين قال تعالى: ﭽ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ کﭼ الطلاق: ٢.

ففي الآية الأولى أمر تعالى بعدم التسرع بقول الأخبار من الفساق وهو متضمنٌ لإعمال قوانين علم الجرح والتعديل، وهو كذلك مستلزم لطلب السماع من المخبر عنه، وفي الثانية أمر بأن لا تقبل الأخبار إلا عن العدول دون غيرهم. قال مسلم في مقدمة الصحيح بعد ذكر هذه الآيات: "فدل بما ذكرنا من هذه الآي أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة"[1].

– وأما السنة: فإن النبي ε، قال: «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، فَإِنَّهُ رُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»[2]. وقال أيضاً في حديث آخر ε: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»[3]، وقال ε لفاطمة بنت قيس رضي الله عنها لما خُطبت: «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلاَ يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لا مَالَ لَهُ، انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ»[4].

---

1 مقدمة صحيح مسلم (8/1).

2 رواه أحمد (21590)، والترمذي (2656) وحسنة، وأبو داود (3660)، والدارمي (235)، وابن ماجه (230)، وصححه ابن حبان (680)، وقال الحافظ ابن حجر: في تخريج أحاديث المختصر (368/1): "هذا حديث صحيح". وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (212/4): "هذا إسناد صحيح رجاله ثقات". وله شواهد كثيرة أخرى، قال الترمذي بعده: "وَفِي البَابِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَنَسٍ".

3 أسنده مسلم في مقدمة صحيحه (8/1)، وقال: "وهو الأثر المشهور عن رسول الله ε".

4 صحيح مسلم (1480).

ففي الحديث الأول الأمر بتحمل العدول الثقات لحديثه ε ليؤدى لمن بعدهم كما سمع في جميع سلسلة الإسناد، وفي الحديث الثاني والثالث إعمال الجرح والتعديل وعدم تحمل الحديث عن الفساق والكذابين، وبهذا استدل مسلم في مقدمة "صحيحه"، فقال: "دلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق"

فذكره الحديث الثاني. وقال الخطيب البغدادي بعد الحديث الثالث: "في هذا الخبر دلالة على أن إجازة الجرح للضعفاء من جهة النصيحة لتجتنب الرواية عنهم"[5].

– وأما الصحابة فكثير: فقد كان أبو بكر الصِّدِّيق τ أوَّل مَن فتَّش عن الإسناد من الصحابة في طلبه التثبت فيما روي له من ميراث الجدة وأن لها السدس[6]، ثم كان بعده عمر τ حين طلب التثبت فيما روي له من سنة الاستئذان ثلاثاً[7]، وهذا لم يكن منهما اتهاماً للرواة من الصحابة وإنما تحرياً واحتياطاً للسنة، حتى جاء آخر عصر الصحابة فظهر الخطأ والعمد، كما روى مسلم في مقدمته عَنْ ابن عباس ψ، قَالَ: "إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ε إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذَبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ"، وفي رواية: "لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلاَّ مَا نَعْرِفُ"[8].

– ثم جاء التابعون ومن بعدهم فتوسعوا في البحث في علم الإسناد بشكل منهجي فقوموا الرواة، وبينوا السماع، وعللوا الأحاديث.

قال أبو العالية: "كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ε بالبصرة فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم"[9].

وقال يعقوب بن شيبة: "سمعت علي بن المديني يقول: كان ابن سيرين ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، لا نعلم أحدًا أول منه، ثم كان أيوب، وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي. قلت لعلي: فمالك بن أنس؟ فقال: أخبرني سفيان بن عيينة، قال: ما كان أشد انتقاء مالك الرجال"[10].

---

5 الكفاية علم الرواية (ص:39)، [باب وجوب تعريف المزكي ما عنده من حال المسؤول عنه].

6 رواه مالك (1871)، ومن طريقه أحمد (17980)، وأبو داود (2894)، والترمذي (2101) وصححه، وابن ماجه (2724)، وابن حبان (6031)، والحاكم (7978).

7 رواه البخاري (6245)، ومسلم (2153).

8 مقدمة صحيح مسلم (13/1)، [باب في الضعفاء والكذابين ومن يرغب عن حديثهم].

9 رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (113/7)، والدارمي في السنن (583)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (94/4)، والبيهقي في المدخل إلى علم السنن(302/1)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (224/2).

10 انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (355/1).

وذكر الربيع بن خيثم لعامر الشعبي حديثًا، قال: "فقلت: من حدثك؟ قال عمرو بن ميمون، وقلت له: من حدثك؟ فقال أبو أيوب صاحب رسول الله ε. قال يحي بن سعيد: وهذا أول ما فتش عن الإسناد"[11].

وسمع شعبة بن الحجاج حديثاً رواه أبو إسحاق، عن عبد الله بن عطاء فاستنكره، ورحل لمكة، فلقي ابن عطاء، فقال: سعد بن إبراهيم حدثني، فلقي سعداً في المدينة، فقال له: زياد بن مخراق حدثني، فلقي زياد بن مخراق بالبصرة، فقال: قال شهر بن حوشب: حدثني عن أبي ريحانة، عن عقبة بن عامر، قال شعبة: "فلما ذكر لي شهرًا، قلت: دمر علي هذا الحديث"[12].

* واستقر اصطلاح أهل الحديث في اشتراط خمسة شروط للحديث المقبول: هي: العدلة والضبط، ثم اتصال السند، ثم انتفاء الشذوذ العلة القادحة[13]. فإذا اختل شرط منها صار الحديث مردوداً، ونشير هنا إلى ما يتعلق بهذا المبحث وهي العدالة والضبط:

الشرط الأول: العدالة: وهي من الشروط المجمع عليها لنص القرآن الكريم عليها كشرط لقبول الأخبار والشهادة.

قال ابن الصلاح بعد نقله حكاية الإجماع على اشتراط العدالة في الرواية: "وتفصيله أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة[14]"[15].

وعرّف ابن حجر العدل بقوله: "من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة"[16].

* ويخرج من قبول الحديث بقيد العدالة غير الكافر والصغير والمجنون:

---

11 المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص: 208).

12 رواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص: 313)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (58/5)، والخطيب في الرحلة في طلب الحديث (ص: 148)، والكفاية في علم الرواية (ص: 401).

13 عند المتقدمين هي ثلاثة شروط: التي هي مع اتصال السند: الثقة التي تتضمن العدلة والضبط، ثم انتفاء العلة القادحة التي تتضمن انتفاء الشذوذ. فالضبط داخل في معنى العدالة يجمعهما معنى الثقة، والشذوذ نوع من العلة. قال السيوطي نقلاً عن ابن حجر (تدريب الراوي:62/1): "ثم رأيت شيخ الإسلام ذكر في (نكته) معنى ذلك فقال: إن اشتراط العدالة يستدعي صدق الراوي وعدم غفلته وعدم تساهله عند التحمل والأداء".

14 قال السخاوي (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث:6/2): "وما أحسن قول الزنجاني في شرح الوجيز: (المروءة يرجع في معرفتها إلى العرف، فلا تتعلق بمجرد الشرع، وأنت تعلم أن الأمور العرفية قلما تضبط، بل هي تختلف باختلاف الأشخاص والبلدان، فكم من بلد جرت عادة أهله بمباشرة أمور لو باشرها غيرهم لعد خرمًا للمروءة). وفي الجملة رعاية مناهج الشرع وآدابه، والاهتداء بالسلف، والاقتداء بهم أمر واجب الرعاية".

15 معرفة أنواع علوم الحديث (ص:104).

16 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص:58).

1- الكذاب في الحديث[17].

2- المتهم بالكذب[18].

3- الفاسق[19].

4- المبتدع بدعة مكفرة[20].

5- المجهول الذي لم يوثق[21].

الشرط الثاني: الضبط: وهي من الشروط المجمع عليها، لنص القرآن الكريم عليها[22] كشرط لقبول الأخبار والشهادة. والمعتبر في الضبط اتصاف الراوي بالحفظ عند الأداء إن حدّث من حفظه، والإتقان إن حدّث من كتابه، مع معرفة المعنى إن روى بغير اللفظ.

* والضبط: قسمان:

الأول: ضبط حفظ بأن هو أن يحفظ ما سمعه من شيخه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء من حين سماعه إلى حين أدائه وروايته.

17 أفردوا الكذب مع دخوله بالفسق العملي لكون الطعن به أشد، قال الخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص:101): "فمن ظهر كذبه فهو أولى بالرد ممن جعلت المعاصي أمارة على فسقه حتى يرد لذلك خبره , والكذب على رسول الله ε أعظم من الكذب على غيره , والفسق به أظهر والوزر به أكبر".

18 بين الحافظ ابن حجر من هو الذي يُتَّهَمُ بالكذب، فقال في نزهة النظر (ص:88): "أن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة، وكذا من عرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي، وهذا دون الأول".

19 قال الخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص:101): "ومن سلم من الكذب , وأتى شيئا من الكبائر , فهو فاسق يجب رد خبره , ومن أتى صغيرة فليس بفاسق , ومن تتابعت منه الصغائر وكثرت رد خبره".

20 قال ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث (ص:114): "اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته. فمنهم من رد روايته مطلقا؛ لأنه فاسق ببدعته، وكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول يستوي في الفسق المتأول وغير المتأول. ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن... وقال قوم: تقبل روايته إذا لم يكن داعية، ولا تقبل إذا كان داعية، وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء".

21 عدم قبول رواية المجهول مع عدم ظهور فسقه لخلوه من شرط القبول وهو العدالة، قال السخاوي في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (60/2) مبيناً الحجة في عدم قبول المجهول: "الإجماع على عدم قبول غير العدل، والمجهول ليس في معنى العدل في حصول الثقة بقوله ليلحق به".

22 قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ الطلاق:٢، وقال تعالى: [ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ الحجرات:٦.

والثاني: ضبط كتاب وهو أن يصون كتابه الذي أتقنه عن التغيير من حين التحمل كتابة وتصحيحاً ومقابلة حتى يؤدي منه، فلا تقبل رواية سيئ الحفظ ولا المغفل الذي يكثر غلطه. قال ابن جماعة: "والضبط أن يكون متيقظاً حافظاً إن حدث من حفظه ضابطًا لكتابه إن حدث منه، عارفًا بما يحيل المعنى إن روى به[23]".

* ويخرج من قبول الحديث بقيد الضبط خمسة حسب الأشد فالأشد:

1- فاحش الغلط.

2- المغفل.

3- من يروى على التوهم.

4- الذي يخالف الثقات.

5- سيء الحفظ[24].

* ولابد من التنبيه على أن قلة ضبط الراوي قد يكون مطلقاً، وقد يكون مقيداً بروايته عن راوي معين بسبب قلة ممارسته لحديثه مع حفظه، لذا قسموا طبقات الرواة عن الشيوخ بناء على الضبط وممارسة حديث الشيخ.

فعلى سبيل المثال ذكروا خمس طبقات لأصحاب الزهري: فالأولى: جمعت بين طول الملازمة مع الإتقان والحفظ كمالك وابن عيينة. والثانية: كالأولى في الحفظ غير أنها لم تلازم الزهري إلا مدة فلم تمارس حديثه كالأوزاعي. والثالثة: من لزموا الزهري كالأولى لكن لم يسلموا من غوائل الجرح كسفيان بن حسين ومحمد بن إسحاق. والرابعة: لم تسلم من الجرح ولم تمارس حديثه الزهري كالمثنى بن الصباح وإسحاق بن أبي فروة. والخامسة: الضعفاء والمجهولين كمحمد بن سعيد المصلوب[25]. لذلك قال ابن معين عن سفيان بن حسين وهو من الطبقة الثالثة: "ثقة، وهو ضعيف الحديث عن الزهري"[26]، وقال أيضاً: "ثقة.. حديثه عن الزهري قط ليس بذاك، إنما سمع من الزهري بالموسم"[27].

23 المنهل الروي (ص:63).

24 انظر: نخبة الفكر مع نزهة النظر لابن حجر (ص:107).

25 انظر: فضائل سنن الترمذي للإسعردي (ص: 35)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (268/1)، شرح علل الترمذي لابن رجب.(113/1).

26 تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص:44).

27 رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (228/4).

المبحث الأول: أقسام الرواة من حيث العدالة والضبط.

تقدم أن شرط العدالة والضبط بقسميه ضبط صدر وضبط كتاب من المجمع عليهما لقبول حديث الراوي بأن يكون الراوي عدلاً حافظاً لحديثه[28]، إما عن ظهر قلب، وإما في كتاب متقن صحيح، بحيث يقدر على أداء الحديث كما سمعه. ولا يكفي أن يكون عدلاً حتى يضاف إلى ذلك حفظه بما يحدث، ولا يكفي أن يكون حافظاً حتى يضاف إلى ذلك العدالة التي تمنعه عن الزيادة على ما سمع.

قال ابن الصلاح: "أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على: أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً، ضابطا لما يرويه، وتفصيله أن يكون مسلمًا، بالغًا، عاقلا، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظًا إن حدث من حفظه، ضابطًا لكتابه إن حدث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني"[29].

وسنذكر تقسيم الحديث باعتبارين:

*** الأول: أقسام الرواة من حيث قبول الراوية:**

بين عبد الرحمن بن مهدي تقسيم الرواة من حيث القبول من عدمه، فقال: "الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه"[30].

---

28 انظر (ص:7).

29 معرفة أنواع علوم الحديث (ص:104).

30 رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (38/2)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص:406)، والخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص:143)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (91/2).

وزاد الحافظ ابن رجب هذا تفصيلاً، فقسم القسم الثالث إلى قسمين، فصارت أربعة[31]:

الأول: أهل صدق وحفظ، ويندر الخطأ والوهم في حديثهم أو يقل، وهؤلاء هم الثقات المتفق على الاحتجاج بهم.

الثاني: هم أيضا أهل صدق وحفظ، ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيراً. لكن ليس هو الغالب عليهم، وهذا هو القسم الذي ذكره الترمذي ههنا، وذكر عن يحي بن سعيد أنه ترك حديث هذه الطبقة، وعن ابن المبارك وابن مهدي ووكيع، وغيرهم: أنهم حدثوا عنهم. وهو أيضًا رأي سفيان وأكثر أهل الحديث[32].

الثالث: قسم غلب على حديثه المناكير، لغفلته وسوء حفظه.

الرابع: من يتهم بالكذب[33"34].

* قلت: القسم الأول على ضربين كذلك، الذين اطلقوا توثيقهم، وضرب كثير بينوا عللاً في رواياتهم، فهم ثقات لكن ضعفوا في حالات: كمن ضعف في شيخ معين دون غيره[35]، أو في بعض البلدان[36]، أو في وقت دون وقت كالمختلط[37].

* لذا فالمرتبة الأولى عند ابن مهدي هم مرتبة الثقات الذين هم شرط الحديث الصحيح.

---

31 شرح علل الترمذي (396/1). وقد رتبتها عكس ترتيبه.

32 قال الترمذي في العلل الصغير للترمذي (ص:744): "وقد تكلم بعض أهل الحديث في قوم من جلة أهل العلم وضعفوهم من قبل حفظهم، ووثقهم آخرون بجلالتهم وصدقهم، وإن كانوا قد وهموا في بعض ما رووا". ومثل بمحمد بن عمرو بن علقمة وسهيل بن أبي صالح ومحمد بن عجلان.

33 شرح علل الترمذي (396/1)، وانظر: (560/2).

34 قال ابن رجب في شرح علل الترمذي (371/1): "وأما ما ذكره الترمذي أن الحديث إذا انفرد به من هو متهم بالكذب، أو من هو ضعيف في الحديث، لغفلته وكثرة خطئه، ولم يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه، فإنه لا يحتج به، فمراد: أنه لا يحتج به في الأحكام الشرعية والأمور العملية، وإن كان قد يروى حديث بعض هؤلاء في الرقائق والترغيب والترهيب. فقد رخص كثير من الأئمة في رواية الأحاديث الرقاق ونحوها عن الضعفاء منهم: ابن مهدي وأحمد بن حنبل".

35 قال ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (327/1): "سمعت يحي بن معين يقول: قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ أسانيده". قال الدار قطني في العلل (221/12): "معمر سيء الحفظ لحديث قتادة". قلت: اجتنب الشيخان روايته عنه إلا في معلق واحد عند البخاري (5910)، وفي المتابعات عند مسلم (2802،746،404).

36 قال ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير له (325/1): "سمعت يحي بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخفه، إلا عن الزهري وابن طاووس ؛ فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً".

37 كالمسعودي، قال الإمام أحمد العلل في العلل رواية ابنه عبد الله (325/1): "سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديماً وأبو نعيم أيضًا، وإنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد".

وأما المرتبة الثانية فهي مرتبة الصدوق الذي نزل عن مرتبة الثقة، وهو شرط الحديث الحسن الذي يشارك الصحيح بالاحتجاج لكن بعد الاختبار.

وأما المرتبة الثالثة فهي مرتبة الضعيف على تفاوت في الضعف كما فصّل ابن رجب، فمن كان يغلب على حديثه الوهم فلا يحتج به لكن يعتبر به، وأما المتهم فمتروك لا يعتبر به، لكن ظاهر كلام ابن رجب أنهما يشتركان في جواز الرواية عنهما في الرقائق والترغيب والترهيب ونحوها. لكن في إدخال الأخير فيه نظر ظاهر، وهو خلاف كلام الترمذي.

وبهذا يتبين أنه لا فرق بين مرتبة الحديث الصحيح والحسن المختلف فيه على اصطلاحهم إلا في مرتبة الضبط، أما باقي الشروط، وهي العدالة، واتصال السند، وانتفاء الشذوذ والعلة فهي شرط للحديث المقبول سواء كان صحيحاً أو حسناً.

قال السخاوي وذكر الضبط: "وعلى كل حال فاشتراطه في الصحيح لا بد منه، والمراد التام كما فهم من الإطلاق المحمول على الكامل، وحينئذ فلا يدخل الحسن لذاته المشترط فيه مسمى الضبط خاصة هنا"[38].

*** الثاني: أقسام الرواة من حيث الاعتبار على التفصيل:**

قسم ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه "الجرح والتعديل" مراتب الجرح والتعديل إلى أربع مراتب، وبين حكم كل مرتبة منها:

الأول: مراتب التعديل عنده:

1- إذا قيل للواحد: إنه "ثقة"، أو "متقن ثبت"، فهو ممن يحتج بحديثه.

2- وإذا قيل له: إنه "صدوق"، أو "محله الصدق"[39]، أو "لا بأس به"، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية.

3- وإذا قيل: "شيخ"[40]، فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية.

38 فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (1/ 29).

39 جمع ابن أبي حاتم بين "صدوق" و "محله الصدق"، وأخر الذهبي "محله الصدق" فجعله مع مرتبة "شيخ"، وتبعه من جاء بعده. قال السيوطي: في تدريب الراوي (407/1): "لأن صدوقا مبالغة في الصدق، بخلاف محله الصدق، فإنه دال على أن صاحبها محله ومرتبته مطلق الصدق".

40 قال الذهبي في ميزان الاعتدال (385/2) عن وصف أبي حاتم لراوٍ به: "(شيخ) ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحدًا ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضًا ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك إنه ليس بحجة".

4- وإذا قيل: "صالح الحديث"[41]، فإنه يكتب حديثه للاعتبار[42].

فحكم المرتبة الأولى والثالثة والرابعة ظاهر لم يختلف فيه، فيحتج بالأولى، ويكتب حديث الثالثة والرابعة للاعتبار دون اختبار لظهور أمرهم[43]. وأما الثانية وهي مرتبة "صدوق" ونحوها، فهي مختلف فيها كما تقدم في كلام الترمذي[44]، وهي المرتبة الثانية في تقسيم ابن مهدي الآنف، فيكتب حديثه[45] للاختبار[46].

لذا ذكر ابن الصلاح قول ابن أبي حاتم "فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه"، ثم قال: "هذا كما قال ؛ لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط، فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه.. وإن لم نستوف النظر المعرف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطاً مطلقاً، واحتجنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث، ونظرنا هل له أصل من رواية غيره"[47].

---

41 وضعه في أدنى مراتب التعديل، وهذا ظاهر مذهب ابن مهدي، فقد روى الخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص:22) عن أحمد بن سنان قال: "كان عبد الرحمن بن مهدي , ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق , فيقول: رجل صالح الحديث ". ويقاربه ابن معين ففي رواية ابن طهمان قال (ص: 111): "إسماعيل بن زكريا صالح الحديث، قيل له: فحجة هو، قال: الحجة شيء آخر"، وقال (ص: 107): "دَاوُد بن حُصَيْن ثِقَة لَيْسَ بِهِ بَأْس، قيل لَهُ: الْعَلاء بن عبد الرحمن يُقَارِبه؟ قَالَ: لا، هُوَ صَالح الحَدِيث". قلت: وظاهر صنيع بعض الأئمة كأبي حاتم الرازي: أن "صالح الحديث" عنده بمعنى ثقة، انظر: مباحث في علوم الجرح والتعديل (ص:41).

42 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (37/2).

43 قال السخاوي في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (121/2) عما يقابل الثالثة والرابعة عند ابن أبي حاتم: "فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم ; لوضوح أمرهم".

44 حين قال في العلل الصغير (ص:744): "وقد تكلم بعض أهل الحديث في قوم من جلة أهل العلم وضعفوهم من قبل حفظهم، ووثقهم آخرون بجلالتهم وصدقهم". قال الذهبي (كما في فتح المغيث للسخاوي:121/2): "قولهم: ثبت وحجة وإمام وثقة ومتقن، من عبارات التعديل التي لا نزاع فيه، وأما صدوق وما بعده، يعني من أهل هاتين المرتبتين اللتين جعلهما ثلاثاً، فمختلف فيها بين الحفاظ هل هي توثيق أو تليين".

45 وصف أبوحاتم رواة بأنه: "يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم"، فقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (133/2): "قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت". قال الذهبي في ميزان الاعتدال (345/4): "قال أبو حاتم: يكتب حديثه، مع أن قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق ولا هو بصيغة إهدار". وقال ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (394/1): "وقول يحيى بن معين يكتب حديثه، معناه: أنه في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم".

46 أي يختبر ضبطهم بعرض حديثهم على أحاديث الثقات الضابطين ؛ فإن وافقهم احتج بحديثه وإلا فلا.

47 معرفة أنواع علوم الحديث (ص: 123).

وقال السخاوي وذكر مرتبة "الثقة": "وأما التي بعدها فإنه لا يحتج بأحد من أهلها ; لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط، بل يكتب حديثهم ويختبر"[48].

الثاني: مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم:

1- "لين الحديث"، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارًا.

2- "ليس بقوي"، فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه إلا إنه دونه.

3- "ضعيف الحديث"، فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

4- "متروك الحديث" أو "ذاهب الحديث" أو "كذاب"، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه[49].

فحكم كل هذه المراتب: كأدنى مراتب التعديل يكتب حديثهم للاعتبار، ماعدا المرتبة الرابعة فهي المطرحة، وهي المرتبة الثالثة في تقسيم عبد الرحمن بن مهدي الآنف.

* ثم جاء الذهبي فقسم المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم إلى قسمين حيث زاد رتبة أعلى من الأولى، وجعل الثالثة والرابعة مرتبة واحدة، فقال:

"فأعلى الرواة المقبولين:

1- "ثبت حجة"، و"ثبت حافظ"، أو "ثقة متقن"، و"ثقة ثقة".

2 - ثم "ثقة".

3 - ثم "صدوق"، و"لا بأس به"، و"ليس به بأس".

4 - ثم "محله الصدق"، و"جيد الحديث"، و"صالح الحديث"، و"شيخ وسط"، و"شيخ حسن الحديث"، "صدوق إن شاء الله"، و"صويلح"، ونحو ذلك.

أما في الجرح فابتدأ بالأشد فقسم المرتبة الأولى – الرابعة عند ابن أبي حاتم- إلى قسمين ففرق بين الكذاب والمتهم به المتفق على تركه، وزاد في عبارات المراتب الباقية، فقال:

"وأردأ عبارات الجرح:

48 فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (121/2).

49 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (37/2).

1 - "دجال كذاب"، أو "وضاع" يضع الحديث.

2 – ثم: "متهم بالكذب"، ومتفق على تركه.

3- ثم "متروك، ليس بثقة"، و"سكتوا عنه"، و"ذاهب الحديث"، و "فيه نظر"، و"هالك"، و"ساقط".

4- ثم "واه بمرة"، و"ليس بشئ"، و"ضعيف جدًا"، و"ضعفوه"، "ضعيف واه"، و"منكر الحديث".، ونحو ذلك.

5- ثم "يضعف"، و"فيه ضعف"، "قد ضعف"، "ليس بالقوي"، "ليس بحجة"، "ليس بذاك"، "تعرف وتنكر"، "فيه مقال"، "تكلم فيه"، "لين"، "سيئ الحفظ"، "لا يحتج به"، "اختلف فيه"، "صدوق لكنه ليس بحجة"، ونحو ذلك[50].

* ثم جاء الحافظ ابن حجر العسقلاني فزاد في "النخبة" مرتبتين في التعديل قبل مرتبتي الذهبي أولها رتبة الصحابة، ثم ما عبر عنها بأفعل التفضيل، كأوثق الناس. فصارت مراتب التعديل ستاً. وزاد في مراتب الجرح مرتبتين: زاد قبل مرتبة المجهول: المقبول، وهو المقل الذي يتابع وإلا فلين الحديث. ومرتبة المبالغة في وصف الكذب، وعبر عنها بأفعل، كأكذب الناس، فصارت مراتب الجرح كذلك ستاً. ومجموعها اثنتا عشرة مرتبة، قال: أما المراتب:

فأولها: الصحابة: فأصرح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أكد مدحه: إما: بأفعل: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً: كثقة ثقة، ومعنى: كثقة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة: كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق سيئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو: له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة: كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

50 ميزان الاعتدال (4/1).

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

العاشرة: من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع"[51].

* وهذه المراتب تدور في نطاق المراتب السابقة عند ابن أبي حاتم والذهبي:

فالمرتبة الأولى، والثانية، والثالثة عند ابن حجر: هي الأولى عند ابن أبي حاتم، والأولى والثانية عند الذهبي، وهم مرتبة الاحتجاج.

وأما المرتبة الرابعة عند ابن حجر: فهي الثانية عند ابن أبي حاتم، والرابعة عند الذهبي، وهم مرتبة الاختبار، أي يحتج بحديثهم بعد اختباره لوجود الأوهام في روايتهم.

وأما الخامسة حتى التاسعة عند ابن حجر: فهي ثالثة ورابعة التعديل، وأولى وثانية وثالثة الجرح عند ابن أبي حاتم، ورابعة التعديل ورابعة وخامسة الجرح عند الذهبي. وهم مرتبة الاعتبار الذين لا يقبل حديث الراوي منهم ما لم يتابع.

وأما العاشرة حتى الثانية عشرة عند ابن حجر: فهي رابعة الجرح عند ابن أبي حاتم، وأولى وثانية وثالثة الجرح عند الذهبي، وهم مرتبة الترك.

* فإذا عرض للباحث راو ذكر في ترجمته أحد هذه الأوصاف عرف محل حديثه من حيث القبول أو التوقف أو الرد، فإن لم يجده، فيرجع لمن توسع بعدهم في استيعاب باقي الأوصاف ونزلوها على هذه المراتب، كالسخاوي في "فتح المغيث"، والسيوطي في "تدريب الراوي" و "توضيح الأفكار" للصنعاني[52].

المبحث الثاني: طرق إثبات العدالة والضبط.

* ويعرف ضبط الراوي بثلاثة طرق:

---

51 تقريب التهذيب (ص:73).

52 انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (2/113-133)، تدريب الراوي للسيوطي (1/404-411)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني(2/159-181).

الطريق الأول: الاستفاضة والشهرة: فمن اشتهر بالثقة والأمانة عند أهل النقد وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة استغنى بذلك عن بينة تزكيته، وذكر الخطيب في {باب: في أن المحدث المشهور بالعدالة والثقة والأمانة لا يحتاج إلى تزكية المعدل} جملة منهم كمالك وشعبة، ثم قال: "ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم , لا يسأل عن عدالتهم , وإنما يسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين , أو أشكل أمره على الطالبين".

ثم ساق بسنده عن أحمد بن حنبل أنه سئل عن إسحاق بن راهويه , فقال: "مثل إسحاق يسأل عنه؟ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين"

وعن يحيى بن معين أنه سئل عن القاسم أبي عبيد، فقال: "مثلي يسأل عن أبي عبيد؟ هو يسأل عن الناس"[53].

الطريق الثاني: أن ينص على توثيق الراوي إمام من أئمة النقد، ولا يشترط اثنان على الراجح[54]، قال الخطيب البغدادي عن الراوي الذي يحدث من حفظه: "لم يصح الاحتجاج بحديثه حتى يشهد له أهل العلم بالأثر والعارفون به أنه ممن قد طلب الحديث وعاناه وضبطه وحفظه"[55].

قال الذهبي: "ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكنهم أكثر الناس صواباً وأندرهم خطأً وأشدهم إنصافاً وأبعدهم عن التحامل. وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح، فتمسك به واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه فتندم، ومن شذ منهم فلا عبرة به. فخَلِّ عنك العناء، وأعط القوس باريها. فوالله! لولا الحفاظ الأكابر لخطبت الزنادقة على المنابر"[56].

* ويتأتى من ذلك في حالات:

53 الكفاية في علم الرواية (ص: 86-87).

54 قال الخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص:96) في [باب القول في العدد المقبول تعديلهم]: "والذي نستحبه أن يكون من يزكي المحدث اثنين للاحتياط , فإن اقتصر على تزكية واحد أجزأ". وبوب بعده: "باب ما جاء في كون المعدل امرأة أو عبدًا أو صبيًا الأصل في هذا الباب سؤال النبي ε بريرة في قصة الإفك".

55 الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (135/1). وألف الذهبي رسالة بعنوان "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل". فقسَّم المذكورين فيها ثلاثة أقسام (ص:171): قسم تكلموا في أكثر الرواة، وقسم تكلموا في كثير من الرواة، وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل. وقسمهم أيضاً ثلاثة أقسام: قسم منهم متعنِّتٌ في الجرح والتعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث. وقسم في مقابل هؤلاء: متساهلون. وقسم معتدلون منصفون.

56 سير أعلام النبلاء (11|82).

1- إذا عدله من يتساهل في توثيق المجاهيل إذا عرفت عينه كابن حبان[57] ؛ فهو يذكر في "ثقاته" المجهول إذا كان شيخه والراوي عنه كلاهما ثقة، ولم يكن خبره منكراً أو منقطعاً[58].

2- أن لا يكون المعدل هو متكلم فيه كأبي الفتح الأزدي، فيتأنى فيما خولف فيه[59].

3- لا يكون المعدل ممن يرى ثبوت العدالة بحمل العلم حتى يتبين الجرح كابن عبد البر[60].

4- أن لا يكون المعدل ممن يعدل ويجرح بسبب مخالفته في المذهب كالجوزجاني[61].

الطريق الثالث: عرض رواياته على روايات الثقات الأثبات ومقارنتها برواياتهم: فإذا وافق الأثبات في أكثر حديثه ألحق بهم، وإلا تأخر في الضبط، وهذه هذا هو الأصل الذي بنى عليه الحفاظ المتقدمين تمييز الحفاظ الثقات من غيرهم[62].

57 قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (208/1): "هذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهب عجيب والجمهور على خلافه".

58 انظر لذلك كتاب الثقات لابن حبان (12/1). وقد ذكر ابن حجر في لسان الميزان (492/1) رجل قال عنه ابن حبان: (لا أدري من هو ولا بن من هو)، فقال: "هذا القول من بن حبان يؤيد ما ذهبنا إليه من أنه يذكر في كتاب الثقات كل مجهول روى عنه ثقة ولم يجرح ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً هذه قاعدته". وقال المعلمي في التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (255/1): "فابن حبان قد يذكر في (الثقات) من يجد البخاري سماه في (تاريخه) من القدماء وإن لم يعرف ما روى وعمن روى ومن روى عنه". قلت: وهذا ما لم يوثقه بعبارة واضحة، أو يتبين أنه عرفه أو سبر حديثه أو كان مكثراً أو من شيوخه، فهو مقبول منه، كما قرره المعلمي في كتابه التنكيل (69/2).

59 قال الذهبي في ميزان الاعتدال (5/1) عن راو: " قال أبو الفتح الأزدي: متروك. قلت: لا يترك، فقد وثقه أحمد والعجلي، وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقا بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيه، وهو المتكلم فيه". وقال في ميزان الاعتدال (61/1) عن آخر: "قال أبو حاتم وغيره: صدوق. وقال الأزدي وحده: ساقط. قلت: لا يلتفت إلى قول الأزدي، فإن في لسانه في الجرح رهقاً".

60 قال ابن عبد البر التمهيد في (28/1): "كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى تتبين جرحته في حاله أو في كثرة غلطه". قال ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث (ص:106): "وفيما قاله اتساع غير مرضي".

61 قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (212/1): "وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح: من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد ؛ فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع. فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلق وعبارة طلقة حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلا ضعفه: قبل التوثيق. ويلتحق به عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ فإنه من غلاة الشيعة، بل نسب إلى الرفض، فيتأنى في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد".

62 قال الذهبي (الموقظة:ص52): "اعلم أن أكثر المتكلم فيهم ما ضعفهم الحفاظ إلا لمخالفتهم الأثبات".

قال الإمام الشافعي: "يعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف أهل الحفظ له"[63] فسر ذلك ابن الصلاح فقال "فإن وجدنا رواياته موافقة – ولو من حيث المعنى – لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطًا ثبتًا. وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه"[64].

قال يحيى بن معين: "قال لي إسماعيل بن علية يوماً: كيف حديثي؟ قال: أنت مستقيم الحديث، قال: فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة، قال: فقال: الحمد لله، فلم يزل يقول الحمد لله ويحمد ربه حتى دخل دار بشر بن معروف"[65].

وبيّن طريقة ذلك يحيى بن معين حين جاء إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: سمعتها من أحد؟ قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة، قال: والله لا حدثتك. فقال: إنما هو درهم وانحدر إلى البصرة وأسمع من التبوذكي، فقال: شأنك. فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب من أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفساً وأنت الثامن عشر، فقال: وماذا تصنع بهذا؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافه، علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطئ عليه"[66].

وأوضحه ابن حبان بالمثال فقال: "كأنا جئنا إلى حماد بن سلمة، فرأيناه روى خبراً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ε، لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب، فالذي يلزمنا فيه التوقف عن جرحه والاعتبار بما روى غيره من أقرانه:

فيجب أن نبدأ فننظر هذا الخبر: هل رواه أصحاب حماد عنه؟ أو رجل واحد منهم وحده؟ فإن وجد أصحابه قد رووه، علم أن هذا قد حدث به حماد. وإن وجد ذلك من رواية ضعيف عنه ألزق ذلك بذلك الراوي دونه.

---

63 الرسالة (ص:383). وقال مسلم في مقدمة الصحيح (7/1): "وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله ولا مستعمله".

64 معرفة أنواع علوم الحديث (ص:106).

65 معرفة الرجال ليحيى بن معين رواية ابن محرز (39/2).

66 المجروحين لابن حبان (32/2)، وأعلها الذهبي بالانقطاع في السير (456/7).

فمتى صح أنه روى عن أيوب ما لم يتابع عليه يجب أن يتوقف فيه، ولا يلزق به الوهن، بل ينظر: هل روى أحد هذا الخبر من الثقات عن ابن سيرين غير أيوب؟ فإن وجد ذلك علم أن الخبر له أصل يرجع إليه.

وإن لم يوجد ما وصفنا نظر حينئذ: هل روى أحد هذا الخبر عن أبي هريرة غير ابن سيرين من الثقات؟ فإن وجد ذلك علم أن الخبر له أصل. وإن لم يوجد ما قلنا، نظر: هل روى أحد هذا الخبر عن النبي ε غير أبي هريرة؟ فإن وجد ذلك صح أن الخبر له أصل.

ومتى عدم ذلك والخبر نفسه يخالف الأصول الثلاثة علم أن الخبر موضوع لا شك فيه، وأن ناقله الذي تفرد به هو الذي وضعه"[67].

– المبحث الثالث: ضوابط في معرفة عدالة وضبط الرواة.

يحتاج الباحث في كتابة خلاصة الحكم على الروي لقواعد وأمور يجب مراعاتها وإلا وقع الباحث بالخلط والتحريف. قال الحافظ الذهبي: "ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. ثم أهم من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة"[68].

ونسوق بعض هذه الضوابط:

1- معرفة الألفاظ التي يطلقها النقاد ودلالاتها على الجرح أو التعديل، فقد يكون اللفظ واضحاً كلفظ "ثقة" أو "ضعيف الحديث"، وقد يكون مشكل، ومثاله:

أ- أن تكون العبارة ظاهرها على التعديل، ويكون الصواب: أنها جرحٌ، كعبارة:"هو على يديْ عدلٌ"، فقد نقل الحافظ ابن حجر: أن شيخه الحافظ العراقي أنه كان يجعل لفظ "على يَدِي عدلٌ" من ألفاظ التوثيق، ويضبطها بكسر الدال الأولى على الإفراد، ويرفع اللام وينونها. قال: "إلى أن ظهر لي أنها عند أبي حاتم من ألفاظ التجريح، وذلك أن ابنه قال في ترجمة جُبارة بن المغَلِّس: (سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث. ثم سألت أبي عنه فقال: على يدَيْ عَدْلٍ، بفتح

67 صحيح ابن حبان (1/ 155).

68 الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص:82).

الدال الأولى على التثنية، وكسر اللام على الإضافة)"[69]. وفسر هذا اللفظ الحافظ ابن حجر، فقال: "قوله على (يدي عدل) معناه قرب من الهلاك وهذا مثل للعرب كان لبعض الملوك شرطي اسمه عدل فإذا دفع إليه من جنى جناية جزموا بهلاكه غالبًا ذكره بن قتيبة وغيره"[70].

ب- جاء في بعض كتب الجرح والتعديل "فلان مُودٍ"، واختلف في ضبطها، فمنهم من يخفف الواو بمعنى الجرح، أي هالك، يقال أودى فلان أي هلك فهو مُؤْدٍ، ومنهم من يشددها مع الهمز، بمعنى حسن الأداء[71]. قال الحافظ ابن حجر: "قال أبو الحسن بن القطان الفاسي: اختلف في ضبط هذه اللفظة فمنهم من يخففها أي هالك، ومنهم من يشددها أي حسن الأداء"[72].

وقد فسرها ابن أبي حاتم، قال: "سمعت أبي يقول: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي. قال أبو محمد: يعني أنه كان لا يحفظ، يؤدي ما سمع"[73]. ونقل كذلك عن الثوري أنه قال عن ابن أبي ليلى: "كان ابن أبي ليلى مؤدياً. قال أبو محمد: يعني أنه لم يكن بحافظ"[74].

ب- قد تكون عبارة الناقد مشكلة ؛ لأنه تجمع بين مصطلحين متضادين بين التوثيق والتجريح في آن واحد فيتعذر الحكم من خلالها، فيحتاج الباحث إلى الرجوع لمنهج كل عالم وطريقته مع الرواة مع إعمال القرائن والسياق، فمن ذلك قول الحافظ يعقوب بن شيبة عن أحد الرواة: "ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق رجل صالح"[75]. ومثله قول يحيى بن

69 نقله السخاوي في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (133/2). وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (550/2).

70 تهذيب التهذيب (142/9).

71 انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (133/2)، فهو الذي أحالنا على شيخه الحافظ ابن حجر.

72 تهذيب التهذيب (471/3).

73 الجرح والتعديل (84/4).

74 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (81/1).

75 رواه الخطيب في تاريخ بغداد (215/10)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (360/34).

معين عن محمد بن إسحاق: "ثقة، ولكن ليس بحجة"[76]، وقال أبو زرعة عن عمر بن عطاء بن وراز: "ثقة لين"[77]. قال المعلمي: "فأما استعمال كلمة (ثقة) على ما هو دون معناها المشهور فيدل عليه مع ما تقدم أن جماعة يجمعون بينها وبين التضعيف"[78].

2- معرفة الاصطلاحات الخاصة لبعض الأئمة على خلاف معناها عند غيرهم، وعلى خلاف المستقر في اصطلاح المتأخرين التي وضعوها في مراتب الجرح، فإذا لم يراع الباحث مناهج الأئمة في الاصطلاحات فسيوثق الضعيف ويضعف الثقة، لذا قال المعلمي: "صيغ الجرح والتعديل، كثيراً ما تطلق على معانٍ مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح، ومعرفة ذلك ؛ تتوقف على طول الممارسة، واستقصاء النظر"[79]. ومن أمثلة ذلك:

أ- لفظة "لا بأس به" تقدم أنها مرتبة دون مرتبة الإتقان كما تقدم عند أبي حاتم حين ذكرها فيمن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية[80]. أما يحيى بن معين فقال: "إذا قلت: فلان لا بأس به، فهو ثقة"[81]. قال الحافظ النووي شارحاً قول ابن أبي حاتم: "(وهي المنزلة الثانية)، وهو كما قال، لأن هذه العبارة لا تشعر بالضبط، فيعتبر حديثه على ما تقدم، وعن يحيى بن معين (إذا قلت لا بأس به، فهو ثقة)، ولا يقاوم قوله عن نفسه"[82].

76 تاريخ ابن معين رواية الدوري (225/3)، وانظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (23/4).

77 الضعفاء لأبي زرعة الرازي (915/3). وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (126/6).

78 التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (258/1).

79 مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة للشوكاني (ص:12).

80 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (37/2).

81 رواه الخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص:22) لكن لفظه: "قال: إذا قلت لك: ليس به بأس، فهو ثقة".

82 التقريب للنووي (ص:52)، وانظر دراسة أحمد نور سيف في مقدمة تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري (114/1) فقد توصل إلى أنه لا فرق عند ابن معين بين "لا بأس به"، وبين "ثقة".

ب- لفظة "منكر الحديث" هي عند أكثر المحدثين تدل على الضعف بسبب رواية المناكير[83]، لكن يكتب حديث صاحبها للاعتبار[84]، وخالف في هذا محدثان:

* أحدهما: الإمام أحمد فإن "منكر الحديث" عنده بمعنى التفرد على خلاف أكثر المحدثين، قال الحافظ ابن حجر: "وروى أبو عبيد الآجري عن أبي داود عن أحمد أنه قال: (منكر الحديث). قلت: هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث عرف ذلك بالاستقراء من حاله"[85]. وظاهره أنه أراد التفرد المطلق، لكن قيده الحافظ في موضع آخر فجعله قريباً من معنى "الشاذ" على قول، فقال: "أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النُّقاد لفظ (المنكر) على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يُحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده"[86].

* الثاني: البخاري، فقد نقل ابن القطان عنه أنه قال: "كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه"[87]. قال الحافظ السخاوي: "قال البخاري: (كل من قلت فيه: منكر الحديث – يعني: الذي أدرج في الخامسة – لا يحتج به)، وفي لفظ: (لا تحل الرواية عنه)، وصنيع شيخنا يشعر بالمشي عليه[88] ; حيث قال: فقولهم: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط، أو منكر الحديث، أشد من قولهم: ضعيف، أو ليس بالقوي، أو فيه مقال"[89].

ج- لفظة "صدوق" كلفظة "لا بأس به" الآنفة يقعان في مرتبة دون مرتبة الإتقان كما تقدم عند أبي حاتم حين ذكرها فيمن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية[90]. إلا أنه خالف أباه في ذلك أبا حاتم، لذا لما أراد الكوثري تضعيف رجل، فقال: "يقول عنه أبو حاتم: (صدوق)، إلا أن هذا اللفظ مصطلح عنده فيمن يجب النظر في أمره، فيكون مردود الرواية إذا لم يتابع، ولم يتابع"، فرد عليه العلامة المعلمي قائلاً:"أبو حاتم رحمه الله معروف بالتشدد، قلما وجدته يقول في رجل (هو صدوق)، إلا وقد وثقه غيره"[91].وقال في موضع آخر: "وقال أبو حاتم: (صدوق)، ولم يكن ليقول ذلك حتى

83 قال أبو زرعة عن راوٍ كما في الجرح والتعديل (98/2): "منكر الحديث روى عدة أحاديث منكرة".

84 قال أبو حاتم عن راو كما في الجرح والتعديل (83/2): "يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث".

85 مقدمة فتح الباري (453/1).

86 النكت على كتاب ابن الصلاح (674/2)

87 بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (2/ 264)، وانظر ميزان الاعتدال (6/1).

88 أي الحافظ ابن حجر حيث قاله في نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص:136).

89 فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (130/2). وانظر: تدريب الراوي للسيوطي (410/1).

90 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (37/2).

91 التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (547/2).

يعرفه كما ينبغي، وأبو حاتم معروف بالتشدد، وقد لا تقل كلمة (صدوق) منه عن كلمة (ثقة) من غيره، فإنك لا تكاد تجده أطلق كلمة (صدوق) في رجل إلا وتجد غيره قد وثقه هذا هو الغالب"[92].

4- ينبغي للباحث أن ينظر في سياق أقوال الناقد في راوٍ معين في جميع المواضع، فلربما أطلق الناقد على الضعيف وصف ثقة، وكذا العكس، فيقتصر الناقل على نقل هذه العبارة فيكون تحريفاً ؛ لأن الناقد ما أراد التوثيق أو التضعيف، وإنما أراد مقارنته الموازنة بينه وبين آخر ذكر معه في سياق السؤال، ومن ذلك:

أ- قال أبو زرعة الدمشقي: "قلت ليحيى بن معين، وذكرت الحجة محمد بن إسحاق منهم، فقال كان ثقة، إنما الحجة عبيد الله بن عمر ومالك والأوزاعي"[93]. وقال عنه مرة: "محمد بن إسحاق ثقة، ولكنه ليس بحجة"[94]. فهنا يحيى بن معين لم يرد التوثيق الذي هو أعلى درجات الضبط، لأنه قرنه بمن هم في هذه المرتبة مما يدل على أنه ما أرد المعنى الاصطلاحي، لذا قال الحافظ أبو الوليد الباجي: "واعلم أنه قد يقول المعَدِّل: فلان ثقة، ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه، ويقول: فلان لا بأس به، ويريد أنه يحتج بحديثه، وإنما ذلك حسب ما هو فيه ووجه السؤال له، فقد يُسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه، فيقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره. وقد يُسأل عنه على غير هذا الوجه، فيقول: لا بأس به. فإذا قيل: أهو ثقة؟ قال: الثقة غير هذا... وقد روى عباس بن محمد الدوري عن ابن معين أنه قال: (محمد بن إسحاق ثقة وليس بحجة)، وأصل ذلك أنه سئل عنه، وعن موسى بن عبيدة الرَّبَذِي أيهما أحب إليك؟ فقال: (محمد بن إسحاق ثقة وليس بحجة)، فإنما ذهب إلى أنه أمثل في نفسه من موسى بن عبيدة الربذي"[95].

ب- ذكر العقيلي في كتاب "الضعفاء الكبير" حسين بن ذكوان المعلم بصري، فقال: "ضعيف، مضطرب الحديث، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثنا أبو بكر بن خلاد قال: سمعت يحيى وذكر أحاديث حسين المعلم، فقال: فيه اضطراب"[96]. فانظر إلى الفرق بين كلام العقيلي (ضعيف، مضطرب الحديث)، وبين ما نقله عن يحيى القطان أنه

92 التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (574/2).

93 انظر: تهذيب التهذيب (60/4).

94 تاريخ ابن معين رواية الدوري (225/3).

95 التعديل والتجريح (283/1). وانظر لذلك أيضاً فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (132/2).

96 الضعفاء الكبير للعقيلي (250/1).

قال (فيه اضطراب) وبين العبارتين البون الشاسع، فالأول حكم عام جعل الضعف وصف لازم، والثاني خاص ومبتور من سياقه، كيف؟ قد خرج صاحبا الصحيح حديث حسين المعلم من طريق يحي بن سعيد القطان[97]، لذا فعدم مراعاة العقيلي لسياق الكلام أوقعه بتضعيف من اتفق على توثيقه[98]، لذا قال الحافظ الذهبي: "وقال يحي القطان مرة: فيه اضطراب. وذكر له العقيلي حديثاً واحدًا غيره يرسله، فكان ماذا؟ فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث: أشعبة؟ أمالك؟"[99].

ج ــ روى ابن أبي حاتم من طريق الأثرم، قال: "سمعت أبا عبد الله احمد بن حنبل يقول عباد بن العوام مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة"[100]. فجاء الذهبي وبتر النص في كتابه "المغني في الضعفاء"، فقال: "عباد بن العوام ثقة، وجاء عن أحمد مضطرب الحديث"[101]، فجعل كلام الإمام أحمد عاماً، مع أنه قد قيده بابن عروبة دون غيره، وربما كان سببه سماع عبّاد منه بآخرة بعد اختلاطه.

3- قد يوجد الجرح بسبب التصحيف في بعض الأصول أو في المطبوع، فإذا لم يرجع الباحث للأصول والنسخ الأخرى فسيقع بالخطأ بتغيير الحكم على الراوي. ومثاله:

أ- جاء عن عبد الله بن عون أنه قال في شهر بن حوشب: "نزكوه" بالنون والزاي المفتوحتين، فيما ذكره مسلم عنه في مقدمة "صحيحه"، معناه: طعنوه بالنَّيْزَك بفتح النون وإسكان الياء من تحت وفتح الزاي ؛ وهو رمح قصير. قال مسلم

97 صحيح البخاري (13)، وصحيح مسلم (45).

98 قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (346/6): "وثقه: أبو حاتم الرازي، والنسائي، والناس. وقد ذكره العقيلي في كتاب الضعفاء له، بلا مستند".

99 ميزان الاعتدال (1/ 535)

100 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (83/6).

101 المغني في الضعفاء (326/1). وذكره على الصواب في الكاشف (531/1).

بعده: "يقول: أخذته ألسنة الناس تكلموا فيه"[102]، فصحفه بعض أهل الحديث ؛ فقالوا: "تركوه"[103]، وقد جاء في بعض نسخ مسلم هكذا مصحفًا[104]، وهو خطأ إذ أن "نزكوه" وضع في أخف مراتب الجرح كقولهم "لين"[105]، أما "تركوه" فهو الساقط الذي لا يقبل الاعتبار.

ب- ووقع في المطبوع من "ميزان الاعتدال" للذهبي في ترجمة أبي صالح باذام مولى أم هانئ، قال: "قال إسماعيل بن أبي خالد: كان أبو صالح يكذب، فما سألته عن شيء إلا فسره لى"[106]. وهذا تحريف شنيع إذ جاء النص في كتاب "الضعفاء" للعقيلي، و "الكامل" لابن عدي: "كان أبو صالح يكتب"[107].

4- لا بد من استحضار الطبيعة البشرية المؤثرة على الناقد أثناء أحكامه على الرواة، فقد يكون بعضهم يغلب جانب الاحتياط فيتشدد في الجرح والتعديل، وبعضهم يغلب عليه جانب التسامح فيتساهل، وقسم ثالث يظهر منه الاعتدال والتوسط، وقد قسم الذهبي النقاد من هذا الوجه إلى ثلاثة أقسام، فقال: "اعلم هداك الله أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاث أقسام:

1- قسم منهم في الجرح متثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه، فإذا وثق شخصاً فعض على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، إن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد، فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل جرحه إلا مفسراً، يعني: لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون.

2- وقسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي متساهلون.

3- وقسم كالبخاري واحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عدي معتدلون ومنصفون"[108].

---

102 مقدمة صحيح مُسلم (ص:17).

103 قال العسكري في تصحيفات المحدثين (40/1): "فصحف أصحاب الحديث، وقالوا: ذاك رجل تركوه".

104 قال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (ص:124): "فقوله (نزكوه): أوله نون ثم زاي مفتوحتان، أي طعنوا فيه مأخوذ من النيزك بنون مفتوحة بعدها ياء مثناة من تحت ساكنة ثم زاي مفتوحة، وهو الرمح القصير، ورواه كثير من رواة مسلم (تركوه) بالتاء والراء، وهو تصحيف".

105 قال السخاوي في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (129/2): "فلان نزكوه، بنون وزاي ; أي: طعنوا فيه، فلان (سيئ الحفظ)، وفلان (لين)، أو لين الحديث، أو فيه لين. قال الدار قطني: إذا قلت: فلان لين لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط به عن العدالة".

106 ميزان الاعتدال (296/1).

107 الكامل لابن عدي في ضعفاء الرجال (256/2)، والضعفاء الكبير للعقيلي (165/1)

108 ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص:171).

ولذا تجد الحافظ ابن حجر كثيراً لا يحكم على من تفرد بتوثيقه العجلي بل يقول: "وثقه العجلي"[109] ؛ لتساهله بتوثيق المجاهيل[110].

لكن في كلام الذهبي تنبيهان:

* الأول: أن العض على توثيق المتعنت والتأني في تضعيفه ليس على إطلاقه، فهذا الحافظ ابن حبان اجتمع فيه الأمران، فهو يوثق المجاهيل في كتابه "الثقات"[111]، ويتعنت في الجرح

فيجرح بما ليس جرحاً، لذا نجد أن الحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب" يحكم على من تفرد بذكرهم ابن حبان في "الثقات" بالجهالة[112]. ومع ذلك يرد كثيراً من تعنته في الجرح، حتى قال عنه في ترجمة سالم الأفطس، وأنه أفرط حينما قال عنه: (كان مرجئاً يقلب الأخبار وينفرد بالمعضلات عن الثقات أتهم بأمر سوء فقتل صبراً)، فذكر الحافظ أن الأمر السوء أنه كان مع بني أمية ضد بني العباس، ثم قال: "وأما ما وصفه به من قلب الأخبار وغير ذلك فمردود بتوثيق الأئمة له ولم يستطع بن حبان أن يورد له حديثاً واحداً"[113]. وذكر تضعيفه لأفلح بن سعيد وأنه غلط فضعفه لحديث ثم قال: "وتعقب الذهبي في(الميزان) كلام ابن حبان هذا فقال: (حديث أفلح حديث صحيح غريب ورواية سهيل شاهدة له، وابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه) انتهى"[114].

* الثاني: أن هذا ليس قاعدة مطردة ؛ وإلا لأهدرنا كثيراً من كلام هؤلاء الأئمة كيحيى القطان وابن معين وأبي حاتم، لكن هذا يحتاج إليه عند تعارض الأقوال وعدم تفسير الجارح والمعدل لحجته مع وجود القرائن الدالة على التعنت أو التساهل فإننا نرجح بمثل ذلك، أما إذا أقام الإمام الناقد المتعنت أو المتساهل – على رأينا – حجته وبين محجته فقد يقدم على ما عداه من النقاد ولو كثروا.

---

109 انظر على سبيل المثال: تقريب التهذيب (ص:308،305،297،285،280،271،262،234).

110 قال المعلمي اليماني في الأنوار الكاشفة (ص: 108) عن راو: "ولا ينفعه ذكر ابن حبان في الثقات لما عرف من تساهل ابن حبان، ولا قول العجلي (لا بأس به) فإن العجلي قريب من ابن حبان أو أشد، عرفت ذلك بالاستقراء".

111 قال ابن حجر في لسان الميزان (492/1) عن ابن حبان: "يذكر في كتاب الثقات كل مجهول روى عنه ثقة ولم يجرح ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً هذه قاعدته". وقد تقدم في المبحث السابق.

112 ويحكم عليهم غالباً بـ (مقبول)، أي يتابع وإلا فلين. انظر على سبيل المثال: تقريب التهذيب (ص:77) مع تهذيب التهذيب (17/1)، وتقريب التهذيب (ص:90) مع تهذيب التهذيب (134/1)، وتقريب التهذيب (ص:93) مع تهذيب التهذيب (163/1)، وتقريب التهذيب (ص:105) مع تهذيب التهذيب (272/1).

113 مقدمة فتح الباري (404/1).

114 القول المسدد في الذب عن المسند (ص:31). وانظر: ميزان الاعتدال (1/ 274) فإنه قال: "ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه".

5 – ينبغي أن يراعي الباحث أن بعض الجرح والتعديل قد يكون مبنياً على الهوى، لذا فيُتوقف في قبول الجرح إذا خُشِيَ أن يكون باعثه الاختلاف في الاعتقاد أو المنافسة بين الأقران. ومثاله:

أ- ما ذكر يحي بن معين عن أبي نعيم الفضل بن دكين قال: "كان أبو نعيم إذا ذكر إنساناً فقال: هو جيد وأثنى عليه، فهو شيعي، وإذا قال: فلان كان مرجئاً، فاعلم أنه صاحب سنة لا بأس به"[115]. قال الذهبي: "حافظ حجة إلا أنه يتشيع من غير غلو ولا سب"[116]. ثم ذكر كلام يحي.

ب- كذا ما جاء في "الكامل" لابن أبي عدي في ترجمة أحمد بن الفرات أبي مسعود الرازي وهو كان من الحفاظ المتقنين المعروفين بالسنة، قال: "سمعت أحمد بن محمد بن سعيد، يقول: سمعت ابن خراش يحلف بالله: إن أبا مسعود أحمد بن الفرات يكذب متعمداً. وهذا الذي قاله ابن خراش لأبي مسعود هو تحامل، ولا أعرف لأبي مسعود رواية منكرة، وهو من أهل الصدق والحفظ"[117]. لذا قال الذهبي في: "من ذا الذي يصدق ابن خراش ذاك الرافضي في قوله؟"[118].

قال الحافظ ابن حجر: "وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح: من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد ؛ فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع. فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلق وعبارة طلقة حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش، وَأبي نعيم، وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلاً ضعفه: قُبِلَ التوثيق، ويلتحق به عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ فإنه من غلاة الشيعة، بل نسب إلى الرفض، فيتأنى في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد، ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب، فكثيراً ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين لهذا وغيره، فكل هذا ينبغي أن يتأنى فيه ويتأمل"[119].

6- ينبغي أن يراعي الباحث مكانة أئمة النقد المتفق على كونهم ممن يعتد بنقدهم، ممن لا يعتد أو يتأنى نقدهم، وهذا يكون في صورتين:

115 سؤالات ابن الجنيد (ص:469).

116 ميزان الاعتدال (350/3).

117 الكامل في ضعفاء الرجال (312/1).

118 سير أعلام النبلاء (487/12).

119 لسان الميزان (212/1).

* أحدها: أن ممن تصدروا للجرح متكلم فيهم وغير معدودين في الأئمة، لذا فلا يُلتفت إلى الجرح الصادر منهم إذا ظهر فيه التحامل أو كان الراوي موثقاً، ومن ذلك:

أ- أبو الفتح الأزدي الذي قال عنه الحافظ الذهبي: "وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين جمع فأوعى، وجرح خلقا بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيه، وهو المتكلم فيه"[120]. وذكر الحافظ ابن حجر أنه قال عن راوٍ: إنه غير مرضي: فقال: "ولم يلتفت أحد إلى هذا القول، بل الأزدي غير مرضي"[121].

ب- ابن خِراش الذي قال عنه الذهبي في ترجمة أحد الحفاظ: "لم أذكر أبا سلمة للين فيه، لكن لقول ابن خراش فيه: (صدوق، وتكلم الناس فيه). قلت: نعم تكلموا فيه بأنه ثقة ثبت يا رافضي!"[122]. وقال الحافظ ابن حجر في حكمه على أحد الثقات: "ابن خِراش مذكور بالرفض والبدعة فلا يلتفت إليه"[123].

الثاني: أن لا يكون المتكلم بالنقد من أهل الصنعة فلا يقبل منه النقد، ومنذ ذلك:

أ- أن إبراهيم بن محمد بن عرْعرة السامي كان محدثاً ثقة، لكن لم يره يحيى بن معين من أهل الصنعة ولا من بابة النقد، فقال: "ثقة، معروف بالحديث، كان يحيى بن سعيد يكرمه، مشهور بالطلب، كيس الكتاب، ولكنه يفسد نفسه ؛ يدخل في كل شيء"[124]. ولما ضعف ثقات ووثق ضعفاء غضب يحيى فقال: "قل لا بن عرعرة: اذهب ازرع"[125].

ب- أن هبة الله السقطي تكلم في أحد الحفاظ، فقال: "كان يصحف في الأسماء والمتون، ويصر على غلطه، وكان متهافتاً، تظهر على لسانه الأباطيل، ويركب الأسانيد"[126]. لكن قال الذهبي: "وثقه يحيى بن منده، وكذبه هبة الله السقطي، ومات كهلاً، لكن السقطي تالف"[127].

7- ينبغي أن يراعي الباحث التدقيق في مادة النقد المنقولة في كتب الجرح والتعديل فقد يكون النقل صحيحاً لكن لا يعتد به، وقد اعتنى الحافظ المزي بذلك أيما عناية في كتابه "تهذيب الكمال" فقال: "ولم نذكر إسناد كل قول من ذلك

120 في ميزان الاعتدال (5/1).
121 تهذيب التهذيب (36/1).
122 ميزان الاعتدال (200/4).
123 مقدمة فتح الباري (431/1).
124 رواه الخطيب في تاريخ بغداد (149/6).
125 سؤالات ابن الجنيد (ص: 428).
126 كما في تاريخ الإسلام للذهبي (167/32).
127 ميزان الاعتدال (462/2).

فيما بيننا وبين قائله خوف التطويل، وقد ذكرنا من ذلك الشيء بعد الشيء لئلا يخلو الكتاب من الإسناد على عادة من تقدّمنا من الأئمة في ذلك. وما لم نذكر إسناده فيما بيننا وبين قائله، فما كان من ذلك بصيغة الجزم فهو مما لا نعلم بإسناده عن قائله المحكي ذلك عنه بأساً، وما كان منه بصيغة التمريض فربَّما كان في إسناده إلى قائله ذلك نظر"[128].

ولنذكر أمثلة يكون النقل فيها صحيحاً لكن لا يعتد به من وجهين:

* الأول: أن يكون النقد المنقول عن الناقد لم يثبت من طريق مرضي، ومثاله:

أ- نقل حمزة السهمي عن الحافظ أبي الحسن محمد بن أحمد بن سفيان أنه قال عن أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة: "كان أمره أبين من هذا، سألت أبا بكر بن عبدان عن ابن عقدة إذا حكى حكاية عن غيره في الشيوخ في الجرح هل يقبل قوله؟ قال لا يقبل"[129]. وذكر الحافظ الذهبي في "ميزان الاعتدال" حافظاً ثقة ذكره ابن عدي في "الكامل" لحكاية جرح ذكرها ابن عقدة عن ابن خراش، فقال فيه: "ذكره ابن عدي فأساء، فإنه ما أبدى شيئاً، غير أن ابن عقدة روى عن ابن خراش، وفيهما رفض وبدعة"[130].

ب- قال الآجري: "قلت لأبي داود: حكى رجل عن شيبان الأُبُلي أنه سمع شعبة يقول: اكتبوا عن أبي أمية بن يعلى فإنه شريف لا يكذب. واكتبوا عن الحسن بن دينار فإنه صدوق. فكذَّب الذي حكى عنه. قال أبو عبيد: غلام خليل حكى هذا عن شيبان، قال أبو داود: كذب الذي حكى هذا"[131].

ج- ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة فرج بن فضالة أن علي بن عبد العزيز البغوي روى عن سليمان بن أحمد قال: "سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما رأيت شامياً أثبت منه". عقب الحافظ ابن حجر قائلاً: "لا يغترّ أحد بالحكاية المروية في توثيقه عن ابن مهدي ؛ فإنها من رواية سليمان بن أحمد ـ وهو الواسطي ـ وهو كذاب"[132].

* الثاني: أن يكون مصدر أحكام الناقد من ضعيف مجروح وقد لا يصرح بذلك، ومثاله:

128 تهذيب الكمال (153/1).

129 سؤالات حمزة للدارقطني (ص: 160).

130 ميزان الاعتدال (128/1).

131 سؤالات الآجري لأبي داود (ص:367).

132 تهذيب التهذيب (262/8).

أ- أن الحافظ ابن عدي اعتمد في "الكامل" على أحمد بن أبي يحيى أبو بكر الأنماطي البغدادي في نقل أقوال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، مع أنه ترجمه في نفس كتاب الضعفاء، وقال: "ولأبي بكر بن أبي يحيى هذا غير حديث منكر عن الثقات لم أخرجه هاهنا، وقد روى عن يحيى بن معين وأحمد بن حنبل تاريخاً في الرجال"[133]. وذكر الذهبي كلام ابن عدي وزاد: "قال إبراهيم بن أورمة: كذاب"[134].

ب- وكذا ابن سعد في كتابه "الطبقات" يكثر من الجرح والتعديل من عند نفسه، لكن قال المعلمي اليماني: "فليس ابن سعد في معرفة الحديث ونقده ومعرفة درجات رجاله في حد أن يقبل منه تليين من ثبته غيره ؛ لأنه في أكثر كلامه إنما يتابع شيخه الواقدي، والواقدي تالف، وفي (مقدمة الفتح) في ترجمة عبد الرحمن بن شريح: (شذ ابن سعد فقال: منكر الحديث، ولم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا فإن مادته من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد)"[135].

8- تعارض الجرح والتعديل مسألة مهمةٌ جداً وكثيرة الحصول واقعاً، فالرواة المضعفون أو الموثوقون اتفاقاً من السهل الحكم على الحديث من خلالهم، أما من اختُلف فيهم جرحاً وتعديلاً فهذا هو من أصعب مشكلات الحكم على الأحاديث، ولذا فالاختلاف على نوعين اثنين من حيث من صدر عنه:

* **الاختلاف الأول**: أن يكون الاختلاف في الراوي على ناقد واحد، ويحصل كثيراً في مثل يحيى بن معين وأحمد بن حنبل لكثرة كلامهم في الرواة وامتداد الزمان، وهو قليل في مثل ابن القطان، ولهذا الاختلاف حالتان:

* الحال الأولى: أن يتبين المتقدم والمتأخر من أقوال الناقد وهو قليل، فهذا مما يستدل به على تغير اجتهاده في الراوي فيؤخذ بآخر الاجتهادين، فمن ذلك:

أ- سأل أبو بكر أبو المروذي أحمد بن حنبل عن الحكم بن عطية البصري قال: "كان عندي ليس به بأس، ثم بلغني أنه حدث بأحاديث مناكير. وكأنه ضعفه"[136].

ب- روى الدوري، قال: "سمعت يحيى يقول ثواب بن عتبة: شيخ صدق حدث عنه أبو عبيدة الحداد وغيره. قال أبو الفضل: فإن كنتُ كتبتُ عن أبي زكريا فيه شيئاً أنه ضعيف، فقد رجع أبو زكريا وهذا هو القول الأخير من قوله"[137]. وكذا

133 الكامل في ضعفاء الرجال (321/1).

134 ميزان الاعتدال (162/1).

135 التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (290/1)، وانظر مقدمة فتح الباري (417/1).

136 العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي (ص:104).

137 تاريخ ابن معين رواية الدوري (272/4).

نقل الدارمي عن يحيى بن معين أنه قال عن محمد بن ثابت العبدي: "ليس به بأس"[138]، ثم نقل الدوري عنه أنه قال: "ليس بشيء"، ونقل ابن محرز نحوه إلا أنه قال: "ليس بذلك القوي"[139]. لكن تبين لنا أن آخر الأمرين من قولي يحيى بن معين تضعيفه ؛ لأن الدوري راجعه بذلك، فقال: " سمعت يحيى يقول: محمد بن ثابت الذي يحدث عن نافع عن بن عمر عن النبي ε في التيمم بصري، وهو ضعيف. قلت ليحيى: أليس قلت مرة: ليس به بأس، قال: ما قلت هذا قط"[140]. فنقل الدارمي الأول ومناقشة الدوري تدل على أن يحيى كان يقوي أمره أولاً ثم نسي.

* الحال الثانية: أن لا يتبين المتقدم والمتأخر وهو الغالب فنسلك لمحاولة معرفة الصواب طريقين:

الطريق الأول: الجمع بين القولين ما أمكن، ويكون ذلك من أوجه كثيراً، منها:

1- أن يكون التوثيق أو التضعيف لا لبيان للمرتبة، وإنما لأنه سئل عنه في سياق رواة آخرون حفاظ فيضعفه بالنسبة لهم وهو صدوق، أو يقويه بالنسبة لما قرن معه من الهلكى وهو ضعيف، فقد سأل عثمان الدارمي يحيى بن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه. فقال: "ليس به بأس. قال: قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ فقال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف"[141]. فهذا لم يرد به ابن معين أن العلاء ضعيف مطلقاً بل بالنسبة للمقبري، بدليل قوله: إنه لا بأس به. قال السخاوي بعد ذكر المثال الأول: "وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل، ممن وثق رجلاً في وقت وجرحه في آخر، فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ; ليتبين ما لعله خفي منها على كثير من الناس"[142].

2- أن يكون التوثيق لديانته وتضعيفه لحفظه: فقد ذكر الحافظ ابن شاهين: أن يحيى بن معين قال عن راوٍ في رواية جعفر بن أبي عثمان عنه: "ليس بشيء"، وقال في رواية ابن أبي خيثمة: "ليس به بأس"، ثم قال: "وهذا الكلام من يحيى بن معين في صالح المري، يحتمل أن يكون وصف صلاحه وديانته ووعظه، وذلك أنه كان قاصاً ، ولم يكن يعرف صحيح الحديث من سقيمه. وما رأيت أحداً مدحه بالثقة"[143].

138 تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص:215).

139 تاريخ ابن معين رواية الدوري (205/4)، ومعرفة الرجال رواية ابن محرز (72/1).

140 تاريخ ابن معين رواية الدوري (310/4).

141 تاريخ الدارمي عن ابن معين (ص:173).

142 فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (132/2). وسبقه لهذا القول شيخه ابن حجر في لسان الميزان (17/1).

143 المختلف فيهم (ص: 39).

3- أن يكون تضعيفه بالنسبة إلى بعض شيوخه أو إلى بعض الرواة عنه أو بالنسبة إلى ما رواه من حفظه، أو بالنسبة إلى ما رواه بعد اختلاطه وهو عندهم ثقة فيما عدا ذلك، فإسماعيل بن عياش ضعفوه فيما روى غير الشاميين[144]. وزهير بن محمد التميمي ضعفوه فيما

رواه عنه الشاميون[145]. وحفص بن غياث حافظ في كتابه ووهموه في بعض حفظه[146]، وجماعة آخرون ضعفوهم في بعض شيوخهم أو فيما رووه بعد الاختلاط. ثم قد يحكى التضعيف مطلقاً فيتوهم أنهم ضعفوا ذلك الرجل في كل شيء[147].

4- ومن ذلك أن المحدث قد يحكم على راو بحسب ما عرف من مجموع حاله، ثم قد يذكر له حديثاً فيحكم على نفس الراوي حكماً يميل فيه إلى حاله في ذاك الحديث لحفظه له، فيظهر بين كلامه في هذه المواضع بعض الاختلاف، فالدارقطني ذكر حديث راوٍ، فقال: "خالفه جماعة من الحفاظ الثقات"[148]، فعدهم وذكر فيهم الحجاج بن أرطأة، مع أنه ذكر حجاجاً نفسه في مواضع من "السنن"، فقال: "لا يحتج به"[149].

5- أن يكون الجرح خرج من باب المزاح: كما روى الخطيب بسنده: أن عفان الصفار قال: "أما أنت يا أحمد فضعيف في إبراهيم بن سعد، وأما أنت يا علي فضعيف في حماد بن زيد، وأما أنت يا يحيى فضعيف في ابن المبارك. قال: فسكت أحمد وعلي، وقال يحيى: وأما أنت يا عفان فضعيف في شعبة. قال الخطيب: "لم يكن واحد منهم ضعيفاً، وإنما جرى هذا الكلام بينهم على سبيل المزاح"[150].

6- أن يكون الجرح خرج من باب الغضب: كما جاء عن يحيى بن معين حين حدث أبو الأزهر النيسابوري بحديث عن عبد الرزاق في الفضائل، فقال يحيى بن معين: "من هذا الكذاب الذي حدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟ فقام

144 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (192/2). قال يحيى بن معين (كما في تاريخ بغداد:224/6): "ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم".

145 قال عنه البخاري (كما في تاريخ دمشق لابن عساكر:120/19): "ما روى عن زهير أهل الشام فإنهم مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح الحديث"، وانظر: التاريخ الكبير (427/3).

146 قال يعقوب بن شيبة (كما في تاريخ بغداد (194/8): "حفص بن غياث ثقة ثبت، إذا حدث من كتابه، ويتقى بعض حفظه".

147 عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي وثقه ابن معين (رواية الدارمي:ص:185)، ثم بين أنه اختلط فكان كثير الغلط فقال (رواية الدوري:333/3): "كان يغلط إذا حدث عن عاصم وسلمة بن كهيل". وقال (رواية الدوري:429/3): "أحاديثه عن الأعمش مقلوبة".

148 سنن الدارقطني (1/ 155).

149 سنن الدارقطني (113/2) (93/2). وانظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي (587/2).

150 تاريخ بغداد (187/14).

أبو لأزهر، فقال: هو ذا أنا فتبسم يحي بن معين، وقال أما إنك لست بكذاب، وتعجب من سلامته، وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث"[151].

* الطريق الثاني: الترجيح بين القولين: فإذا لم يمكن الجمع بين أقوال الناقد، طُلِب الترجيح بين القولين بالقرائن، ومنها:

أ- تقديم ما اتفق عليه أكثر الناقلين لأحد قوليه في الراوي، خاصة إذا كان مع قول الأكثر دليل على زيادة علم،كعبد الأعلى بن أبي مساور الجرار، نقل الدارمي عن يحي أنه قال: "لا أعرفه"[152]، ثم نقل أبو داود عنه أنه قال عنه: "فكتبوا عنه، ولم ندركه نحن، كان عنده عن الشعبي ونافع، وغيرهما... أرجو أن يكون صالحاً"[153]، أما الدوري وابن الجنيد وابن محرز والغلابي فنقلوا عنه أنه قال: "ليس بشيء" أو "ليس بثقة"، زاد الثاني والثالث: "كذاب"[154]. فالظاهر من رواية الأكثر أن ابن معين لم يعرف الرجل أولاً، ثم أثنى عليه لعدم معرفة لأنه لم يدركه، ثم لما تبين له أمره ضعفه.

ب- تقديم نقل أوثق تلامذة الناقد الملازمين له العارفين به وبأقواله. ففي يحي بن معين يقدم أبا العباس الدوري ؛ لأنه لازمه طويلاً حتى عرف أقواله فربما بيّن المتأخر منها[155]، وربما سأل يحي عن قول قديم له على سبيل المعارضة[156]، بل عدّه يحي بن معين من أخص أصحابه حين سأله جليس ليحي آخر أن يحدثه، فقال: "ليس أحدث، فقال: هو ذا تحدث، قال من؟ قال عباس الدوري، قال: صديقنا و صاحبنا"[157].

ج- تقديم نقل اتفاق أهل البلد الملازمين للناقد على غيرهم ؛ لأنهم أعرف ببلديهم وأعرف بمتقدم قوله ومتأخره، وعلى سبيل المثال في تلاميذ يحي بن معين، فإن التلاميذ الذين قدموا بغداد ليسألوا ابن معين عن أحوال الرجال ثم رحلوا كالدارمي، فإنه ينقل تجهيله للرواة، بينما البغداديون ينقلون عنه بيان أحوال هؤلاء ؛ لأنهم بإقامتهم عرفوا ما وصل إليه رأيه بعد سبر الرجال وروايتهم[158]، يقول الدكتور أحمد نور سيف في مقدمة تحقيق "تاريخ ابن معين رواية الدوري": "وللنقد الذي يتناقله البغداديون

151 رواه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (317/1)، والخطيب في تاريخ بغداد (261/4)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (29/71)، لكن قال ابن عدي في روايته: "فسكت يحي".

152 تاريخ يحي بن معين رواية الدارمي (ص:172).

153 رواه الخطيب في تاريخ بغداد (69/11).

154 تاريخ ابن معين رواية الدوري (404/4)، سؤالات ابن الجنيد (ص:374)، معرفة الرجال رواية ابن محرز (1/ 57)، تاريخ بغداد (69/11).

155 تقدم قوله في تاريخ ابن معين روايته (272/4): "فقد رجع أبو زكريا وهذا هو القول الأخير من قوله".

156 تقدم قوله في تاريخ ابن معين روايته (310/4) لما يحي ضعف يحي رجل: "أليس قلت مرة: ليس به بأس".

157 رواها الدار قطني في المؤتلف والمختلف (903/2)، ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (144/12).

158 مقدمة تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص:31).

أهمية، نظراً لأنهم وقفوا على رأيه الأخير في بعض الرواة الذين تختلف فيهم أقوال يحيى، ولذا فمن الأهمية أن يؤخذ بقولهم عند الاتفاق على راوٍ في رأي يخالفهم فيه غيرهم"[159].

* الطريق الثالث: إذا لم توجد القرينة، فيؤخذ بأقرب القولين إلى أقوال الأئمة المعتدلين خاصة الذين شاركوه في الأخذ عن الشيوخ. ومثاله: عَطَّاف بن خالد المخزومي اختلف فيه قول يحيى بن معين، فقد نقل الدوري والدارمي وابن أبي خيثمة وابن أبي مريم أنه قال عنه: "ثقة"[160]. ونقل عنه ابن طهمان الدقاق وأحمد بن أبي يحيى أنه قال: "ليس به بأس"[161]. وتفرد الحافظ جعفر بن أبي عثمان الطيالسي البغدادي عنه بقوله: "ضعيف"[162]. قلت: يترجح توثيق يحيى بن معين لعطّاف بن خالد ؛ ولا فرق عند يحيى بن معين بين قوله "ثقة" أو "ليس به بأس" إلا بقرينة، وقد وافقه على هذا الحكم اثنين ممن عدوا من المعتدلين: قرينه أحمد بن حنبل فقال مرة: "ليس به بأس"، وأخرى قال: "ثقة صحيح الحديث روى نحو مائة حديث"، وكذا أبو زرعة قال: "لا بأس به"[163]. ورجح بموافقة أحمد ابن شاهين في كتابه (المختلف فيهم)، خاصة أن ظهر من كلام الإمام أحمد أنه وثقه بعد أن سبر أحاديث وعرف عدده، فال: "وليحيى فيه قولان، وهو عندي إلى قوله: (إنه ليس به بأس)، أقرب، وقد وافقه على ذلك أحمد بن حنبل وله أحاديث عن نافع لا أعلم أتى بها غيره"[164]. قلت: أشار ابن عدي أن البلاء فيها من الراوي عنه ثم قال: "والعطاف روى عنه أهل المدينة وغيرهم ويروي قريباً من مئة حديث كما قال أحمد بن حنبل، ولم أر بحديثه بأساً إذا حدث عنه ثقة"[165].

*الطريق الرابع: التوقف عن أخذ الحكم من هذا الناقد الذي لم نستطع الترجيح بين أقواله المتعارضة، ونجوز للنظر في أقوال غيره من النقاد الذين لم يختلف عليهم في الحكم على الراوي.

159 مقدمة تاريخ ابن معين رواية الدوري (157/1).

160 رواية الدوري (158/3)، رواية الدارمي (ص:170)، تاريخ ابن أبي خيثمة (353/2)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (33/7)، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (95/7). لكن في المطبوع من تاريخ الدوري: "صالح الحديث"، وأسند عنه ابن أبي حاتم قوله عن ابن معين: "ليس به بأس، ثقة صالح الحديث".

161 رواية ابن طهمان الدقاق (ص:80)، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (95/7).

162 نقله ابن شاهين في كتابه المختلف فيهم (ص: 48). وقال في كتابه تاريخ أسماء الضعفاء (ص:148): "وفي كتاب ابن سفيان (؟) قال يحيى بن معين: عطاف ضعيف".

163 روى القولين ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (32/7).

164 المختلف فيهم (ص:49).

165 الكامل في ضعفاء الرجال (97/7).

* **الاختلاف الثاني**: أن يكون الاختلاف في الراوي من قبل جماعة من النقاد، فيسلك به مسلك الاختلاف على الناقد الواحد: محاولة الجمع، ثم الترجيح، ثم التوقف:

* الطريق الأول: الجمع بين القولين، وهذا الجمع يحتاج إلى علم عميق بدلالات ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها وطرائق استخدام الأئمة لها. لذا يقول الذهبي: "ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. ثم أهم من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة"[166]. ويقول المعلمي: "صيغ الجرح والتعديل، كثيراً ما تطلق على معانٍ مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح، ومعرفة ذلك ؛ تتوقف على طول الممارسة، واستقصاء النظر"[167].

وطرق الجمع بين أقوال النقاد المتعددين تقارب الأوجه التي تقدم ذكرها في الجمع بين قولي الناقد الواحد، نذكرها هنا بأمثلتها الخاصة مع زيادة، فمن ذلك:

1- أن يكون التوثيق أو التضعيف في أحد القولين لا لبيان للمرتبة، وإنما لأنه سئل عنه في سياق رواة آخرون حفاظ فيضعفه بالنسبة لهم وهو صدوق، كأبي حاتم قيل له: أيهما أحب إليك يونس أو عقيل؟ فقال: "قال عقيل أحب إلى من يونس، وعقيل لا بأس به"، وهو يريد تفضليه على يونس، وسئل عن عقيل وزمعة بن صالح فقال:"عقيل ثقة متقن"[168]، وهذا حسب سياق المقارنة، وتقدم قول السخاوي: "وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل"[169].

2- أن يكون التوثيق في أحد القولين لحفظه وتضعيفه لرأيه: كعكرمة مولى ابن عباس، قال الذهبي: "تكلم فيه لرأيه لا لحفظه، فاتهم برأى الخوارج، وقد وثقه جماعة، واعتمده البخاري وأما مسلم فتجنبه وروى له قليلاً مقروناً بغيره، وأعرض عنه مالك وتحايده، إلا في حديث أو حديثين"[170].

3- أن يكون تضعيفه في أحد القولين بالنسبة إلى بعض شيوخه أو إلى بعض الرواة عنه أو إلى ما رواه بعد اختلاطه أو في بلد معين، فمعمر بن راشد تكلم في حديثه بالعراق، قال ابن أبي خيثمة: "سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدثك

166 الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص:82).

167 مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة للشوكاني (ص:12).

168 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (43/7)، وانظر: لسان الميزان لابن حجر (213/1)، والتعديل والتجريح للباجي (285/1).

169 فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (132/2). وسبقه لهذا القول شيخه ابن حجر في لسان الميزان (17/1).

170 ميزان الاعتدال (93/3).

معمر عن العراقيين فخفه ؛ إلا عن الزهري وابن طاووس ؛ فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً"[171]. وهشيم ضعفوه في الزهري وهما حافظان، قال السيوطي: "فإنه ضعف فيه ؛ لأنه كان رحل إليه فأخذ منه عشرين حديثاً، فلقيه صاحب له وهو راجع فسأله روايته، وكان ثم ريح شديدة فذهبت بالأوراق من يد الرجل، فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه، ولم يكن أتقن حفظها فوهم في أشياء منها، ضعف في الزهري بسببها"[172].

4- أن يكون التضعيف في أحد القولين بالنسبة لحفظه لا لجميع روايته بأن يكون له كتاب محفوظ، كما قال أبو زرعة الرازي عن سويد بن سعيد: "أما كتبه فصحاح، وكنت أتتبع أصوله، وأكتب منها، فأما إذا حدث من حفظه فلا"[173].

5- أن يظن أنه في أحد القولين أراد جرح الراوي ويتبين أن عبارته خلاف الظاهر: كقول يحي بن معين: "ليس بشيء"، فهو يريد بها في أحيان كثيرة قلة حديثه لا ضعف روايته. قال المعلمي: "ابن معين قد يقول: (ليس بشيء) على معنى قلة الحديث فلا تكون جرحاً، وقد يقولها على وجه الجرح كما يقولها غيره فتكون جرحاً، فإذا وجدنا الراوي الذي قال فيه ابن معين: (ليس بشيء) قليل الحديث وقد وثق، وجب حمل كلمة ابن معين على معنى قلة الحديث"[174].

6- أن يكون الجرح لم يثبت عن أحد النقاد المتعارضة أقوالهم: كما في ثعلبة بن سهيل القاضي، نقل أبو الفتح الأزدي عن ابن معين أنه قال في ثعلبة: "ليس بشيء"، قال الذهبي: "قال أبو الفتح الأزدي: قال ابن معين: ثعلبة بن سهيل ليس بشئ. قلت: هذه رواية منقطعة. والصحيح ما روى إسحاق الكوسج عن ابن معين: ثقة"[175].

7- أن يكون الجرح في أحد القولين خرج من باب المزاح: كما روى الخلال أن ابن معين قال عن شجاع بن الوليد أنه "ثقة"[176]. بينما قال الإمام أحمد أن يحي قال له: "يا كذاب"[177]. قال الحافظ ابن حجر: "فكأنه كان مازحه"[178].

---

171 تاريخ ابن أبي خيثمة (325/1).

172 تدريب الراوي (139/1). وانظر: تاريخ بغداد (88/14). وقال الإمام أحمد (المعرفة والتاريخ للفسوي:201/2) "ما صحّ من سماع هشيم عن الزهري أربعة أحاديث يقول: حدثنا الزهري.. وما كان غير ذلك يقول: لا أدري من سفيان بن حسين سمعته أو الزهري".

173 الضعفاء لأبي زرعة الرازي (409/2)، وانظر: تاريخ بغداد (229/9).

174 التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (49/1)

175 ميزان الاعتدال (371/1).

176 تاريخ ابن معين رواية الدوري (270/3)، تاريخ بغداد (250/9).

177 المنتخب من علل الخلال (312/1).

178 مقدمة فتح الباري (409/1). لكن سياق القصة أنه دعا عليه، قال الإمام أحمد كما في المنتخب من علل الخلال (312/1): "فقال له الشيخ: إن كنت كاذباً فهتكك الله. قال أبو عبد الله: فأظن دعوة الشيخ أدركته".

8- أن يكون الجرح في أحد القولين خرج مخرج الغضب: كما روى الخطيب عن الإمام مالك قال: محمد بن إسحاق كذاب[179]. ولم يقصد مالك كذبه في الرواية، وإنما لقصة ذكرها ابن إسحاق، وكان بينهما خصام. ولذا سئل يحي بن معين عن تكذيب مالك، فقال: "عسى أراد في الكلام، فأما الحديث فهو ثقة، وهو من الرواة عنه"[180]. لذا قال المعلمي: "إذا حكيت القصة على وجهها تبين أن كلمة مالك فلتة لسان عند سورة غضب لا يقصد بها الحكم"[181].

* الطريق الثاني: الترجيح بين القولين: فإذا لم يمكن الجمع بين أقوال النقاد، فإننا نطُلب الترجيح بالقرائن، فإن لم يترجح بالقرئن فإننا نلجأ لإعمال قواعد تعارض الجرح والتعديل:

أولاً: إعمال القرائن لتقديم أحد القولين وتوجيه الآخر: ونذكر منها - إضافة لما تقدم من التأكد من ثبوت النقد عن الناقد وعدم تحريف أو تصحيف ما نقل عنه، واعتبار التشدد والتساهل، والعداوة المذهبية وغير ذلك -:

1- كثرة المعدّلين: فإذا جرح أو وثق الراوي أكثر النقاد، وتفرد بخلافهم واحد، ففي الغالب نقدم قول الأكثرين، ونحمل التوثيق على غير الحفظ، أو لكونه يتزين لهذا المحدث بأحسن ما عنده ويخفي مناكيره، قال المعلمي اليماني في توثيق ابن معين: "فقد يكون أحدهم ممن يخلط عمداً ولكنه استقبل ابن معين بأحاديث مستقيمة، ولما بعد عنه خلط، فإذا وجدنا ممن أدركه ابن معين من الرواة من وثقه ابن معين وكذبه الأكثرون، أو طعنوا فيه طعناً شديداً، فالظاهر أنه من هذا الضرب، فإنما يزيده توثيق ابن معين وهنا لدلالته على أنه كان يتعمد"[182]. ومن ذلك أن الإمام مالك مع شدة تحريه روى عن عبد الكريم بن أبي المخارق وهو متفق على ضعفه، لأن مالكاً اغتر بسمته وطول جلوسه في المسجد[183]. وكذا قال الذهبي عن ابن معين وقد ضعف من اتفق على حفظه: "فإنا نقبل قوله دائمًا في الجرح والتعديل ونقدمه على كثير من الحفاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده، فإذا انفرد بتوثيق من لينه الجمهور أو بتضعيف من وثقه الجمهور وقبلوه، فالحكم لعموم أقوال الأئمة لا لمن شذ"[184].

179 رواه الخطيب في تاريخ بغداد (238/1).

180 رواه الخطيب في تاريخ بغداد (239/1).

181 التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (254/1).

182 حاشية الفوائد المجموعة (ص:30).

183 قال ابن عبد البر (التمهيد:65/20): "غر مالكًا منه سمته ولم يكن من أهل بلده فيعرفه، كما غر الشافعي من إبراهيم بن أبي يحي حذقه وبناهته، فروى عنه وهو أيضا مجتمع على تجريحه وضعفه، ولم يخرج مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق حكمًا في موطئه وإنما ذكر فيه عنه ترغيبًا وفضلاً، وكذلك الشافعي لم يحتج بابن أبي يحي في حكم أفرده به". وانظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (27/2).

184 الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص:29).

2- مراعاة منهج النقاد في طريقة الحكم على الراوي، فمنهم من يكتفي ببعض أحاديثه إن كانت مستقيمة فيوثقه، ومنهم من لا يوثقه إلا بعد أن يسبر أحاديث كلها ويستوفي ذلك، فإذا تعارض الموثق الأول مع الجارح الثاني قدم الثاني لأنه اطلع على ما لم يطلع عليه الأول، ومثاله محمد بن القاسم الأسدي، قال ابن معين: ثقة وقد كتبت عنه. وقد كذّبه أحمد والدارقطني، قال أحمد: أحاديثه موضوعة. وقال أبو داود: غير ثقة ولا مأمون، أحاديثه موضوعة. وهكذا قال الباقون غير يحيى[185]. قال المعلمي اليماني: "من الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيماً وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذاك الراوي، وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي... وكان ابن معين إذا لقي في رحلته شيخاً فسمع منه مجلساً، أو ورد بغداد شيخ فسمع منه مجلساً فرأى تلك الأحاديث مستقيمة ثم سأل عن الشيخ؟ وثقه وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالاً استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة ويكون قد خلط قبل ذلك أو يخلط بعد ذلك، ذكر ابن الجنيد أنه سأل ابن معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي فقال: ما كان به بأس. فحكى له عنه أحاديث تستنكر، فقال ابن معين: فإن كان الشيخ روى هذا فهو كذاب وألا فإني رأيت الشيخ مستقيماً"[186].

3- معاصرة الناقد للراوي ؛ لأن المعاصر أعرف وأعلم بمن في عصره خاصة في شيوخه، فنقده يُقدم عند التعارض على نقد غيره إلا ببينة، خاصة في مسائل لا يعلمها إلا المعاصر كوقت اختلاط الراوي ونفي سماعه من فلان، ولذا تجد المتأخر من النقاد ممن يعتمد على سبر أحاديث الرواة كابن عدي، فإنه إذا ذكر المقل نص على أنه لا يمكن الحكم عليه، كما ذكر في ترجمة سلم العلوي أنه قليل الحديث ثم قال: "وبهذا المقدار لا يعتبر فيه حديثه أنه صدوق أو ضعيف"[187]. ومثال أهمية المعاصرة ما جاء في ترجمة يحيى بن حسان التنيسي، روى عنه الشافعي، وقال: "أخبرنا الثقة يحيى بن حسان". وقال أبو سعيد بن يونس المصري وقد روى عنه كذلك: "كان ثقة، حسن الحديث، وصنف كتباً وحدث بها، وتوفي بمصر في رجب سنة ثمان ومئتين" وكذا وثقه أحمد والنسائي وغيرهما. وأما أبو حاتم فأنزله من رتبة

185 انظر: تهذيب التهذيب (407/9)، ميزان الاعتدال (11/4).

186 التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (256/1). وانظر: سؤالات ابن الجنيد (ص:489).

187 الكامل في ضعفاء الرجال (352/4). وسئل الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (369/2) عن راوٍ، فقال: "وأيش حديثه، إنما يعرف الرجل بكثرة حديثه".

الثقة، فقال: "صالح الحديث"[188]، لذا عقب الذهبي على حكم أبي حاتم فقال: "لو كان لحقه، لقال: ثقة حجة"[189]. ولذا تشدد ابن القطان الفاسي فكان يتكلم في كل من لم يعدله معاصر، قال الذهبي: "إن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل، أو أخذ عمن عاصره، ما يدل عليه عدالته"[190].

4- يتوقف في جرح الجارح المتأخر عن جمهور أئمة النقد الموثقين للراوي، مثل: أبان بن صالح القرشي، وثقه أئمة النقد المتقدمين كابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عبد البر: ضعيف. وقال بن حزم: ليس بالمشهور. قال الحافظ ابن حجر: "وهذه غفلة منهما وخطأ تواردا عليه ؛ فلم يضعف أبان هذا أحد قبلهما , ويكفي فيه قول بن معين ومن تقدم معه"[191].

5- بلدية الناقد: بأن يكون الناقد من أهل بلد الراوي الذي تُكلّم فيه، فلو اختلف فيه فإننا نقدم نقد علماء بلده لأنهم أعرف ببلديهم واستقامة حديثه. مثل: بيان بن عمرو البخاري العابد: شيخ البخاري في "الصحيح" واثنى عليه ابن المديني ووثقه ابن حبان وابن عدي. وقال أبو حاتم: مجهول. قال الحافظ ابن حجر: "ليس بمجهول من روى عنه البخاري وأبو زرعة وعبيد الله بن واصل ووثقه من ذكرنا"[192]. قلت: فرواية البخاري عنه في الصحيح تقدم على تجهيل أبي حاتم ؛ لأن البخاري عرف بلديه وخرج عنه في كتابه الذي اشترط فيه ثقة الرواة، وهو أعلم به من أبي حاتم الرازي. قال المعلمي اليماني: "الرواي الذي يطعن فيه محدثو بلده طعناً شديداً لا يزيده ثناء بعض الغرباء عليه إلا وهناً، لأن ذلك يشعر بأنه كان يتعمد التخطيط، فتزين لبعض الغرباء واستقبله بأحاديث مستقيمة فظن أن ذلك شأنه مطلقاً فأثنى عليه، وعرف أهل بلده حقيقة حاله. وهذه حال المغيرة هذا[193] فإنه جزري أسقطه محدثو الجزيرة، فقال أبو جعفر النفيلي: لم يكن مؤتمناً. وقال علي بن ميمون الرقي: كان لا يسوى بعرة. وأبو حاتم وأبو زرعة رازيان كأنهما لقياه في رحلتهما فسمعا منه فتزين لهما كما تقدم فأحسنا به الظن"[194].

188 انظر ترجمته في تهذيب الكمال (268/31).

189 سير أعلام النبلاء (10/ 129).

190 ميزان الاعتدال (556/1)، الكاشف (61/1).

191 تهذيب التهذيب (95/1).

192 مقدمة فتح الباري لابن حجر (393/1).

193 هو المغيرة بن سقلاب، انظر ترجمته في ميزان الاعتدال (163/4). قال أبو حاتم الرازي عنه: صالح الحديث. وقال أبو زرعة الرازي: لا بأس به.

194 التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (763/2).

6- إذا اختلفت أقوال الناقد فنرجح منها ما وافق جمهور النقاد: فقد تأتي عبارات لأحد النقاد يُضعِفُ فيها الراوي ومرة يقويه أخرى، بينما يوثقه آخرون غيره، فهذه قرينة على تقديم القول الموافق لرواية غيره. وكان يطبق هذا المنهج كثير من الأئمة كابن شاهين في كتابه "المختلف فيهم"، ومثاله: ما ذكره في ترجمة سالم بن نوح العطار، فنقل قول الإمام أحمد بن حنبل: ما أرى به بأساً. وقولي ابن معين مرة: ليس بحديثه بأس. وأخرى قال: ليس بشيء. ثم قال ابن شاهين: "وهذا الخلاف في سالم، عن أحمد ويحيى يوجب تعديله، لأن أحمد ويحيى في أحد قوليه قد قوياه، وهو إلى الثقة أقرب وحديثه مستقيم"[195].

7- إذا تبين من عبارات النقاد أن الجارح أو المعدل عنده علم ومعرفة بمن جرحه أو عدله، كأن يكون تتبع حديثه خاصة واعتنى به، فجاء عباراته صريحة مبينة لا تحتمل التأويل ولا الرد فيقدم على غيره، ومثاله: عبد الله بن لهيعة المصري قواه جماعة وضعفه الجمهور، وتوسط قوم فقالوا: سماع القدماء الذين سمعوا منه قبل احتراق كتبه أصح[196]، لكن وجدنا ابن حبان سبر لنا حديثه القديم والأخير، فبعد أن ذكر مقولة التفريق بين سماعه القديم والأخير، قال: "قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودًا، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرًا، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفاء"[197].

ثانياً: إعمال قواعد تعارض الجرح والتعديل: إذا لم نستطع دفع التعارض بين القولين بالقرائن فإننا نلجأ للقواعد العامة عند تعارض الجرح والتعديل:

أ- تقديم الجرحِ المفسّر على التعديل مطلقاً إذا صدر من إمام عارف بأسباب الجرح: وهو الراجح من مذهب جمهور المحدثين ؛ وذلك لأن مع الجارح زيادة علم، لم يطلع عليها المعدل ؛ ولأن الجارح مصدق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفي عن المعدل. قال الخطيب البغدادي: " باب القول في الجرح والتعديل إذا اجتمعا أيهما أولى: اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان , وعدّ له مثل عدد من جرحه فإن الجرح به أولى , والعلة في ذلك: أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه , ويصدق المعدل ويقول له: قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها , وتفردت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره , وأخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به ,

195 المختلف فيهم (ص:33)

196 انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (146/5)، تهذيب الكمال للمزي (493/15).

197 المجروحين لابن حبان (12/2).

فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل.. ولأن من عمل بقول الجارح لم يتهم المزكي ولم يخرجه بذلك عن كونه عدلاً , ومتى لم نعمل بقول الجارح كان في ذلك تكذيب له , ونقض لعدالته , وقد علم أن حاله في الأمانة مخالفة لذلك"[198]. وقد نرد الجرح ولو كان مفسراً ونقبل التعديل فيما إذا ردّ أحد الأئمة المعتد بهم بما يدلُّ على علمه بالجرح وعدم صحته، كما تقدم من رد الذهبي وابن حجر لجرح الجوزجاني وابن خراش للثقات. أو يُجرح الراوي بالنكارة في بعض حديثه، فيأتي ابن عدي – مثلاً – فيقول: لم يتفرد به، بل تابعه فلان وفلان، أو الآفة ممن روى عنه[199].

ب– أما إذا كان الجرح غير مفسر وفيه تعديل، فاختُلف فيه: فقيل: يقدم التعديل لأن هناك من جرح بأمور لا تجرح بالرواية، وقد عقد الخطيب باباً، فقال: "باب ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة"[200]، قال الخطيب البغدادي: "وهذا القول هو الصواب عندنا , وإليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده , مثل محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري وغيرهما"[201].

ومثال خطورة قبول الجرح المبهم مطلقاً دون مراعاة القرائن المتقدمة قول يحي القطان: "كان محمد بن سيرين لا يرضى حميد بن هلال".

فاستشكل ذلك ابن عدي، فقال: "ولحميد بن هلال أحاديث كثيرة وقد حدث عنه الناس والأئمة وأحاديثه مستقيمة، والذي حكاه يحي القطان أن محمد بن سيرين لا يرضاه، لا أدري ما وجهه، فلعله كان لا يرضاه في معنى آخر ليس الحديث، وأما في الحديث فإنه لا بأس به وبرواياته"[202].

وأزال هذا الإشكال أبو حاتم حينما سأله ابنه عن ذلك، فقال: "دخل في شيء من عمل السلطان، فلهذا كان لا يرضاه، وكان في الحديث ثقة"[203].

---

198 الكفاية في علم الرواية (ص:105).

199 انظر على سبيل المثال: الكامل في ضعفاء الرجال (308/2) ترجمة ثابت بن أسلم البناني.

200 الكفاية في علم الرواية (ص:110). وفيه: قيل لشعبة: لم تركت حديث فلان؟ قال: "رأيته يركض على برذون". وعن جرير: أنه قال: "رأيت سماك بن حرب يبول قائما، فلم أكتب عنه". قال ابن الصلاح في معرفة علوم الحديث:106): "التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور ؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها... وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسراً مبين السبب، لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً، وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه، لينظر فيه أهو جرح أو لا".

201 الكفاية في علم الرواية (ص:108).

202 الكامل في ضعفاء الرجال (81/3).

203 الجرح والتعديل (3 /230).

وقيل: يقدم الجرح لنفس الحجة في الجرح المفسر ؛ لأن مع الجارح زيادة علم لا يعلمها المعدل. والقاعدة العامة عندي هذه المسألة أنه لا يهدر الجرح إذا كان الجارح من الأئمة المعروفين بالديانة والاعتدال العارفين بأسباب الجرح ولم يرد عن المعدل رد الجرح بحجة، لأن أغلب أحكام الجرح عند الأئمة القدماء غير مفسرة[204]، وعند التطبيق العملي لا تجد المتأخر الذي يقدم التعديل على الجرح المبهم يطبق هذا، خاصة إذا كان الجرح قد صدر من مثل أحمد وابن مهدي وأبي زرعة. ولذا لو وجد جرح لإمام معتبر لم يفسر، وعارضه متأخر عرف بالتساهل بالتوثيق فإننا لا نهدر جرح الإمام، والعكس لو جدنا جرح لمتشدد أو معروف بعداوة وعارضه توثيق إمام معتبر أهدرنا الجرح. هذا مع مراعاة ما تقدم في الكلام عن ضوابط الجرح والتعديل.

* الطريق الثالث: التوقف عند تساوي الأقوال وعدم وجود مرجح، ويكون الراوي غير مقبول الرواية كالمجهول الذي لا يضعف ولا يقوى، بل يتوقف في أمره ويعتبر.

المبحث الرابع: مصادر معرفة عدالة وضبط الرواة:

إذا أراد الباحث الرجوع لأحوال الرواة جرحاً وتعديلاً فعليه أن يبدأ من تحديد الكتاب الذي خرج إسناد حديثه موضوع الدراسة حتى يُسهِّل الطريق على نفسه ثم ينطلق إذا شاء بعد ذلك للأصول والمطولات، وتسلسل البحث عن الترجمة يبدأ بإحدى طريقتين:

* الطريقة الأولى: أن يكون الكتاب الذي تخرج الحديث منه قد تُرجم لرجال أسانيده ضمن كتب التراجم الخاصة بكتب معينة، ونذكر منه ثلاث مسارات:

204 قال ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث (ص:108): "ولقائل أن يقول: إنما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل، وقل ما يتعرضون فيها لبيان السبب، بل يقتصرون على مجرد قولهم: فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء، ونحو ذلك، أو: هذا حديث ضعيف، وهذا حديث غير ثابت، ونحو ذلك، فاشتراط بيان السبب يفضي إلى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الأغلب الأكثر. وجوابه: أن ذلك وإن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به، فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناء على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف. ثم من انزاحت عنه الريبة منهم ببحث عن حاله أوجب الثقة بعدالته قبلنا حديثه ولم نتوقف، كالذين احتج بهم صاحبا الصحيحين وغيرهما ممن مسهم مثل هذا الجرح من غيرهم، فافهم ذلك، فإنه مخلص حسن".

الأول: إن يكون الحديث في أحد الكتب الستة وملحقاتها[205]، فسيرجع الباحث إلى "تهذيب الكمال" للحافظ المزي، والكتب التي بنيت عليه، وقد طبعت، وهي[206]:

1- كتاب "تذهيب تذهيب الكمال"، و "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة" للحافظ الذهبي، وكلاهما مختصر من "تهذيب الكمال"، لكن الثاني مقتضب جداً فلا تتعدى الترجمة فيه السطرين أو الثلاثة.

2- كتاب "تهذيب تهذيب الكمال"، ومختصره "تقريب التهذيب"، كلاهما للحافظ ابن حجر العسقلاني.

3- كتاب "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للحافظ مغلطاي.

4- كتاب "خلاصة تذهيب تهذيب الكمال" لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي.

الثاني: أن يكون الحديث في موطأ مالك أو مسانيد أحمد والشافعي وأبي حنيفة، فسيرجع لكتابين:

1- كتاب "التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة" لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني، الذي أضاف فيه لرجال الكتب الستة[207]: رجال كتاب موطأ مالك، ومسانيد أحمد والشافعي وأبي حنيفة.

2- كتاب "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة"، وقد التقطه الحافظ ابن حجر من كتاب الحسيني الآنف، مقتصراً على رجال كتاب موطأ مالك و مسانيد أحمد والشافعي وأبي حنيفة، وإضاف إليه فوائد من: كتاب "الإكمال عمن في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال" للحسيني، وذيل الكاشف" لأبي زرعة العراقي.

الثالث: أن لا يكون الحديث في هذه الكتاب العشرة وملحقاتها، فيمكن أن يرجع الباحث لكتب ألفت في رجال كتب معينة، ومنها على سبيل المثال:

1- كتاب مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار لبدر الدين العينى الحنفي، ذكر فيه رجال كتاب "معاني الآثار" لأبي جعفر الطحاوي.

---

205 إضافة لتراجم رجال الكتب الستة: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه: فقد ترجم الحافظ المزي لرجال باقي كتب الأئمة الستة: فألحق برجال صحيح البخاري: رجال ما خرج لهم تعليقاً، رجال كتابه "القراءة خلف الإمام"، وكتابه "رفع اليدين في الصلاة"، وكتابه "الأدب"، وكتابه "أفعال العباد". وألحق برجال صحيح مسلم: رجال ما أخرجه في مقدمة كتابه. وألحق برجال سنن أبي داود: رجال كتابه "المراسيل"، وكتابه "الرد على أهل القدر"، وكتابه "الناسخ والمنسوخ"، وكتابه "التفرد"، وكتابه "فضائل الأنصار"، وكتابه "مسند حديث مالك بن أنس"، وكتابه "المسائل التي سأل عنها أحمد ابن محمد بن حنبل". وألحق برجال سنن الترمذي: رجال كتابه "الشمائل". وألحق برجال سنن النسائي: رجال كتابه "عمل اليوم والليلة"، وكتابه "مسند عليٍّ τ"، وكتابه "مسند حديث مالك بن أنس"، وكتابه "خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب τ". وألحق برجال كتاب سنن ابن ماجه: كتابه التفسير.

206 من أراد معرفة طريقة ومناهج تصنيف هذه الكتب فليذهب للكتب المصنفة في "مناهج المحدثين"، وكتب الرجال".

207 اختصره من تهذيب الكمال مقتصراً على رجال الكتب الستة دون الكتب الأخرى لأصحابها.

3- الإيثار بمعرفة رواة الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني، للحافظ ابن حجر.

4- تراجم الأحبار من شرح معاني الآثار لمحمد أيوب بن محمد السهارنفوري.

5- كتاب رجال الحاكم في المستدرك لمقبل بن هادي الوادعي.

6- كتاب رجال الدارقطني في "سننه" الذين لم يترجم لهم في "التقريب" ولا في "رجال الحاكم" لمقبل بن هادي الوادعي.

* الطريقة الثانية: أن لا يكون الكتاب الذي تخرج الحديث منه قد ترجم لرجال أسانيده ضمن كتب التراجم، فيرجع الباحث لكتب التراجم العامة، وهي على أصناف:

1- كتب الجرح والتعديل العامة: ومن أهمها كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم وهو أول ديوان جامع في الإسلام يجمع العدد الكبير من التراجم ويذكر فيها كلام أئمة النقد في الراوي بالأسانيد، وكذا كتاب "التأريخ الكبير" للبخاري، ومثله لابن أبي خيثمة.

2- كتب الثقات: ومن أهمها كتاب "الثقات" لأبي حاتم ابن حبان، ثم كتاب "الثقات" للعجلي، وكذا مثلهما لابن شاهين.

3- كتب الضعفاء: ومن أهمها كتاب "الضعفاء الكبير" للعقيلي، وكتاب "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي، وكتاب "المجروحين" لابن حبان، وهي مسندة. ثم "ميزان الاعتدال" للذهبي، و كتاب"لسان الميزان" لابن حجر.

4- كتب البلدان: وهي لمن نسب لبلد في الإسناد، ككتاب "تأريخ بغداد" للخطيب البغدادي، وكتاب "تأريخ دمشق" لابن عساكر الدمشقي"، وكتاب "تأريخ أصبهان" لأبي نعيم، وكتاب "تأريخ جرجان" للجرجاني".

5- كتب السؤالات والعلل: كالسؤالات العديدة التي دونت عن يحيى بن معين، ك "تأريخ يحيى بن معين رواية الدوري"، و "معرفة الرجال" لابن محرز، و "سؤالات ابن الجنيد" ليحيى. وكذا العديدة من السؤالات والعلل للإمام أحمد بن حنبل: ك "سؤالات أبي داود" له، و "مسائل ابن هانئ"، و"العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله"، وللمروذي كذلك، وغيرها كثير.

المبحث الخامس: صياغة رتبة الراوي في الترجمة:

على الباحث بعد تمييز الراوة أن يصيغ عبارة مختصرة تبين مرتبة كل راو الإسناد بناء على ما تقدم من ضوابط الجرح والتعديل، وذلك بعد التحقق من ثلاثة أمور، وهي:

1- استقصاء أقوال الأئمة في كل راوٍ جرحاً أو تعديلاً: لأنه الذي ينبني عليه بيان منزلة روايته حيث القبول والرد، وهو ثمرة هذا العلم، لذا قال الحافظ ابن حجر مبيناً خللاً يراه في منهج بعض من سبقه في ترجمة الرواة: "إهمال كثير من التوثيق والتجريح , اللذيْن عليهما مدار التضعيف والتصحيح"[208].

2- معرفة شيوخه وتلاميذه ؛ لأننا إذا وجدنا فيمن روى عن الراوي موضع الدراسة من المحدثين من لا يحدث إلا عن ثقة، فيفيد ذلك في تقوية حال الراوي.

3- معرفة من روى له من أصحاب الكتب المعتبرة: فيستفاد من هذا العنصر بيان حال الراوي من حيث قبول نقله أو رده، فمن روى له أصحاب الصحيح في الأصول مثلاً غير من تركوا الرواية عنه، وكذلك من روى له أصحاب الكتب المشهورة المتقدمة التي تداولها الأئمة وجعلوها أصولاً في التشريع ليس كمن تفرد بالرواية عنه متأخر في القرن الرابع أو الخامس، ممن ضعف الحفظ في زمنهم وصار أغلب الروايات بالإجازة لا بالسماع والتلقي[209]، أو كان قصده في التصنيف جمع الغرائب.

قال ابن رجب: "قال أبو بكر الخطيب: (أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب عليهم كتب الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ، من رواية المجروحين والضعفاء حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنباً، والثابت مصدوفاً عنه مطرحاً، وذلك لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم في تعلمه. وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين الأعلام من أسلافنا الماضين)[210]. وهذا الذي ذكره الخطيب حق، ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث، لا يعتني بالأصول الصحاح كالكتب الستة ونحوها، ويعتني بالأجزاء الغريبة، وبمثل "مسند البزار"، و "معاجم الطبراني"، و "أفراد الدار قطني"، وهي مجمع الغرائب والمناكير"[211].

---

208 مقدمة تهذيب التهذيب (3/1).

209 قال الذهبي في ميزان الاعتدال (4/1): "ثم من المعلوم أنه لابد من صون الراوي وستر، فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلثمائة، ولو فتحت على نفسي تليين هذا الباب لما سلم من إلا القليل، إذ الأكثر لا يدرون ما يروون، ولا يعرفون هذا الشأن، إنما سمعوا في الصغر، واحتيج إلى علو سندهم في الكبر، فالعمدة على من قرأ لهم، وعلى من أثبت طباق السماع لهم، كما هو مبسوط في علوم الحديث".

210 انظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص:141).

211 شرح علل الترمذي (623/2).

عند ذلك يختار الباحث أقرب الأوصاف التي يصح أن تطلق على الراوي موضع الدراسة مع بيان مرتبته من حيث القبول أو الرد، ومن حيث الاعتبار وعدمه.

* ولذا فالباحثون في الرسائل العلمية الأكاديمية سلكوا طرقاً في اعتماد صياغة تراجم رواة الأسانيد، فمنها:

الأول: الاكتفاء بوضع حكم الحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب"، سواء اقتصر عليه أو زاد بعضهم قبله بعض أحكام الأئمة المتعارضة. وهذا يصلح في المتفق على قبول حديثهم أو المتفق على ضعفهم، أما المختلف فيهم فلا يصح أن يركن لقول الحافظ ابن حجر دون غيره في جميع الرواة لأن الخلل تطرق لكثير من أحكامه على الرواة – كغيره من العلماء الذين سبقوه –، سواء بالتفريق بين المتماثلين، أو التقصير باستيعاب أقوال الأئمة في الجرح والتعديل مما ينبني عليه الخطأ في الحكم[212].

الثاني: اعتبار حكم الذهبي في كتابه "الكاشف" مع حكم الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تقريب التهذيب" فإن اتفقا أثبت، وإلا ذكر حكم الذهبي ثم ختم بحكم ابن حجر، فيقال: إن اتفقا فلا بأس، لكن المشكلة أن الحافظ الذهبي في ا"لكاشف" كثيراً ما يخلي الرواة المختلف فيهم من رأيه مكتفياً بنقل أقوال مختصرة للنقاد، بل كثيراً جداً ما يقول: وُثق. وفي أحكام ابن حجر ما تقدم.

الثالث: أن يورد الباحث عبارات مختصرة من أقوال الأئمة النقاد في الراوي المختلف فيه ثم يجتهد بالنظر في مرتبة رواة الإسناد المختلف فيهم بحسب ما تقدم ذكره من قواعد وضوابط الجرح والتعديل مستأنساً بأحكام المتأخرين كالحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر، مع تحديد محله من حيث القبول والرد أو الاعتبار من عدمه.

– المبحث السادس: تدريبات لتحقق شرط العدالة والضبط:

****(التدريب الأول)****

قال ابن حبان (5374) في "صحيحه": أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مَعْشَرٍ , قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ الْعَطَّارُ , قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ حَيَّانَ , عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزِّبْرِقَانِ , عَنْ يَعْلَى بْنِ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ε يَقُولُ: "كُلُّ مُسْكِرٍ عَلَى مؤمن حرام"..

212 انظر: كتاب "تحرير تقريب التهذيب" لبشار عواد وشعيب الأرناؤط، وكتاب "إمعان النظر في تقريب ابن حجر" لعطاء بن عبد اللطيف. ورسالتي للدكتوراه "من قال فيه ابن حجر: مقبول" من غير رواة الصحيحين.

س: جاء في إسناد ابن حبان: (**سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزِّبْرِقَانِ**)، اذكر الحكم على هذا التابعي من حيث الجرح والتعديل، وفي أي مرتبة يقع من مراتب الجرح والتعديل؟ وهل يصلح مثله للاعتبار إذا لم يكن من أهل الاحتجاج؟

الإجابة:

1- وجدنا أن سليمان بن عبد الله بن الزبرقان الذي روى عن: يعلى بن شداد بن أوس. وروى عنه: خالد بن حيان عند المزي في "تهذيب الكمال"، ووجدنا أنه اقتصر في ترجمته على ذكر ابن حبان له في "الثقات"، وكذا فعل الذهبي في"تذهيب تهذيب الكمال"، وزاد ابن حجر في "تهذيب التهذيب" أن ابن حبان خرج له في "صحيحه"، وزاد مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" أن الحاكم خرج له في "المستدرك"[213]. وحكم عليه الذهبي في مختصره "الكاشف"، فقال: "وثق"، وقال ابن حجر في "تقريب التهذيب": "لين الحديث"[214]. فالذهبي قال: "وثق" إشارة لذكر ابن حبان له في كتابه "الثقات"، أما ابن حجر، فأغرب هنا ؛ لأنه في غالب أحوال من ذكرهم ابن حبان في "الثقات" يقول عنهم: "مقبول"، قال مؤلفا كتاب "تحرير تقريب التهذيب": "قوله: (لين الحديث): لم نفهمه ولم نجد له فيه سلفاً، فالمترجم روى عنه اثنان ووثقه ابن حبان، فهو عنده (مقبول)"[215].

2- أن المزي ذكر راويين عنه نقلهما عن كتاب الجرح والتعديل ابن أبي حاتم حين قال: "سليمان بن عبد الله بن الزبرقان الأنطاكي، ويقال: ابن عبد الرحمن بن فيروز، روى عن يعلى بن شداد بن أوس، روى عنه خالد بن حيان الرقي ويحيى بن سلام البصري، سمعت أبي يقول ذلك"[216]. قلت: وفات كل من ترجم له رواية مبشر بن إسماعيل عنه، ذكر حديثه عنه الدولابي في "الكنى والأسماء"، وأبو زرعة الدمشقي في "تاريخه"، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"[217]، من طرق عن مبشّر بن إسماعيل، ثنا سليمان بن عبد الله بن الزبرقان. وسقط اسم (سليمان) عند أبي زرعة فصار الاسم (عبد الله بن الزبرقان)، وهكذا وقع عند الأزدي في الضعفاء، فقال: "عبد الله بن الزبرقان: ضعيف مجهول"، وتبعه على هذا الوهم

213 هكذا قال العلامة مغلطاي، ولكن لم أر له ذكراً في المستدرك، ولم يذكره الشيخ مقبل الوادعي في مؤلفه "رجال الحاكم في المستدرك".

214 تهذيب الكمال للمزي (16/12)، تذهيب تهذيب الكمال للذهبي (154/4)، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (72/6)، تهذيب التهذيب (204/4)، الكاشف (461/1)، تقريب التهذيب (ص:252).

215 تحرير تقريب التهذيب (71/2).

216 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (126/4).

217 الكنى والأسماء (1/ 188)، تاريخ أبي زرعة (ص: 659)، تاريخ دمشق لابن عساكر (368/72). وانظر: سير أعلام النبلاء (71/4)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (189/3).

الذهبي في "الميزان"، وابن حجر في "لسان الميزان"، والألباني في "السلسة الضعيفة"[218]. مع أن الحافظ ابن عساكر ساق بعده إسناد أبي زرعة الدمشقي بالسقط، ثم قال بعده: "كذا قال، والصواب: سليمان بن عبد الله بن الزبرقان، وهو أنطاكي".

3- ولذا فالصواب أن سليمان بن عبد الله بن الزبرقان مجهول الحال لا تعرف عدالته، إذ لم يوثقه أو يجرحه أحد، أما ذكر ابن حبان له في "ثقاته" وتصحح حديثه فبناء على قاعدته المشهورة بتوثيق المجاهيل[219]. وينطبق على سليمان هذا ما قاله الحافظ ابن حجر نفسه في مراتب الجرح والتعديل في مقدمة كتابه "تقريب التهذيب": "السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال". وهي من مراتب الاعتبار عندهم في مراتب الحديث، قال الحافظ ابن حجر في "نزهة النظر": "ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر ؛ أي كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، وكذا المستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه صار حديثهم حسناً ؛ لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع"[220]. لكن العجيب أن الحافظ ابن حجر تناقض حين حكم عليه في "تقريب التهذيب" بلين الحديث كما مرّ، فإنه ذكر حديثه في كتابه "موافقة الخبر الخبر، فقال: "هذا "حديث حسن... لكن لم أر في سليمان تعديلاً ولا تجريحاً. نعم تخريج ابن حبان له في (صحيحه) يقتضى توثيقه عنده، ومع ذلك لم أره في كتاب (الثقات) له"[221].

(التدريب الثاني)

قال البخاري (5507) في "صحيحه": "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا **أُسَامَةُ بْنُ حَفْصٍ المَدَنِيُّ**، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ε: إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَا بِاللَّحْمِ، لاَ نَدْرِي: أَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لاَ؟ فَقَالَ: (سَمُّوا عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوهُ). قَالَتْ: وَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالكُفْرِ. تَابَعَهُ عَلِيّ، عَنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، وَتَابَعَهُ أَبُو خَالِدٍ، وَالطُّفَاوِيُّ".

218 ميزان الاعتدال (423/2)، لسان الميزان (25/2)، سلسلة الأحاديث الضعيفة (934/12).

219 قال ابن حجر في لسان الميزان (492/1) عن ابن حبان: "يذكر في كتاب الثقات كل مجهول روى عنه ثقة ولم يجرح ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً هذه قاعدته".

220 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص:105).

221 موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر (406/2). قلت: هو في المطبوع منه كما قال المزي، قال ابن حبان في الثقات (382/6): "سليمان بن عبد الله بن الزبرقان: يروي عن يعلى بن شداد بن أوس عن معاوية روى عنه أهل الجزيرة خالد بن حيان وغيره".

س: جاء في إسناد البخاري: (**أُسَامَةُ بْنُ حَفْصٍ المَدَنِيُّ**)، اذكر الحكم عليه من حيث الجرح والتعديل حسب ما ورد في كتب الجرح والتعديل، وهل احتج به البخاري؟ وفي أي مرتبة يقع من مراتب الجرح والتعديل؟

الإجابة:

1- ذكر المزي أسامة بن حفص في كتاب "تهذيب الكمال"، وذكر في الرواة عنه أربعة، وقال: "روى له: البخاري حديثاً واحداً عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: (أن ناساً يأتونا باللحم. الحديث)، بمتابعة أبي خالد الأحمر، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي، عن هشام، ولم يذكره، في تاريخه، ولا ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتابه، وقد تابعه في رفعه عن هشام بن عروة أيضاً رجلان كبيران: عبد الرحيم بن سليمان، ويونس بن بكير، ورفعه عبد الوهاب بن عطاء الخفاف في كتابه أيضاً عن هشام، وهو في الموطأ موقوف. هذا معنى ما ذكره الحافظ أبو القاسم اللالكائي، وذكر أنه مجهول". زاد الحافظ ابن حجر في كتاب "تهذيب التهذيب: "قال اللالكائي: ولم يذكره البخاري في التأريخ. قلت: كذا قال اللالكائي، وقد ذكره البخاري في تاريخه في آخر باب من اسمه أسامة، فقال أسامة حفص المدني عن هشام بن عروة، وسمع منه محمد بن عبيد الله. وقال الأزدي: ضعيف. وقال الذهبي: ضعفه الأزدي بلا حجة". وزاد في "فتح الباري" فقال: "ضعفه الأزدي وليس بمرضي، وجهله الساجي وقد عرفه غيره". وقال الذهبي في "المغني في الضعفاء": "ثقة ضعفه الازدي وحده، روى (خ) حديثاً بمتابعة جماعةٌ له". وقال في "من تكلم فيه وهو موثق": "صدوق مقل، سمع عبيد الله بن عمر، ضعفه الأزدي". وقال الحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب": "صدوق، ضعفه الأزدي بلا حجة"[222].

2- فيتلخص أن أسامة بن حفص فيه ثلاثة أقوال: الأول: تضعيف الأزدي. الثاني: تجهيل الساجي واللالكائي. الثالث: إخراج البخاري لحديثه متابعة، وقول الحافظين الذهبي وابن حجر: صدوق. وتوثيق الأول له مرة. قلت: أما تضعيف الأزدي فقد وجدت ما يؤيده حيث رأيت الحافظ الدار قطني ذكر لأسامة بن حفص هذا حديثين يخالف فيهما، ثم رجح خلاف روايته، فمن يكون مقلاً ويخالف في حديثه فهو إلى الضعف أقرب[223].

وأما إخراج البخاري لحديثه فلا يرفعه هنا من وجهين:

222 تهذيب الكمال للمزي (332/2)، المغني في الضعفاء للذهبي (66/1)، من تكلم فيه وهو موثق له (ص:93)، تهذيب التهذيب (206/1)، مقدمة فتح الباري (460/1)، تقريب التهذيب (ص:98).

223 انظر: علل الدارقطني (381/4)، وأطراف الغرائب والأفراد لابن القيسراني (377/3).

أ- أن البخاري إنما أخرج له متابعة ولم يحتج به، لذا قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" "ولم يحتج البخاري بأسامة هذا ؛ لأنه قد أخرج هذا الحديث من رواية الطفاوي وغيره"[224]. وقال أيضاً: "ويؤخذ من صنيعه أيضًا أنه وإن اشترط في الصحيح أن يكون راويه من أهل الضبط والإتقان: أنه إن كان في الراوي قصور عن ذلك، ووافقه على رواية ذلك الخبر من هو مثله انجبر ذلك القصور بذلك، وصح الحديث على شرطه"[225].

ب- أن البخاري لما ترجمه في "التأريخ الكبير" لم يزد على أن أشار لروايته هذه عنده، فقال عنه: "أسامة بن حفص المديني، عن هشام بن عروة، سمع منه محمد بن عبيد الله"[226]، مما يدل أنه ما عرفه، ويؤيده أن ابن أبي حاتم لم يذكره في كتابه "الجرح والتعديل".

وأما حكم الحافظين الذهبي وابن حجر بأنه صدوق فلا وجه له، إذ لم يوثقه أحد والبخاري لم يحتج به، بل لو حاكمنا الحافظ ابن حجر لقواعده لقلنا: ينطبق على أسامة هذا ما قاله الحافظ ابن حجر نفسه في مراتب الجرح والتعديل في مقدمة كتابه "تقريب التهذيب": "الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف". وهو الذي اختاره صاحبا كتاب "تحرير تقريب التهذيب" حين عقبا على حكم الحافظ عليه بأنه "صدوق" فقالا: "بل: ضعيف يعتبر به، فلم يوثقه أحد، وقال أبو القاسم اللالكائي: مجهول. وقال الأزدي: ضعيف"[227].

3- أن مرتبته هي "ضعيف"، وهي من مراتب الجرح، لكنها من مراتب الاعتبار عندهم[228].

(التدريب الثالث)

قال الطبراني في "المعجم الكبير" (104): "حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ، ثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ح وَحَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ الضَّبِّيُّ، قَالا: ثنا **إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي سُوَيْدٍ**، قَالا: ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، وَيُونُسَ، وَحَبِيبٍ، وَهِشَامٍ، وَيَحْيَى بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ε أَنْ: «نُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ، وَذَوَاتَ الْخُدُورِ يَوْمَ الْعِيدِ».

224 فتح الباري (634/9).

225 فتح الباري (635/9).

226 التاريخ الكبير للبخاري (23/2).

227 تحرير تقريب التهذيب (110/1).

228 انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (128/2). وانظر ما تقدم (ص:15).

س: جاء في إسناد الطبراني: (**إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي سُوَيْدٍ**)، اذكر الحكم على هذا الراوي من حيث الجرح والتعديل، وفي أي مرتبة يقع من مراتب الجرح والتعديل؟ وهل يصلح مثله للاعتبار إذا لم يكن من أهل الاحتجاج؟

الإجابة:

1- ليس لإبراهيم بن الفضل بن أبي سويد البصري رواية في الكتاب الستة، ووجدنا ترجمته عند ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" فذكر أنه روى عنه جماعة من الحفاظ منهم والده أبو حاتم وأبو زرعة وبندار، ثم قال عنه: "وسمعت أبي يقول سمعت يحيى بن معين وذكر ابن أبي سويد فقال: يقال: إنه كثير التصحيف لا يقيمه. وسمعت أبي يقول: إبراهيم بن أبي سويد من ثقات المسلمين رضا". واختلف فيه الحافظان الذهبي وابن حجر، فقال الذهبي في "ميزان الاعتدال": "صدوق"، وقال في "المغني في الضعفاء": "ثقة، وقيل: كان كثير التصحيف". وقال ابن حجر في "تقريب التهذيب": "مقبول"[229].

2- فالحاصل أن ابن أبي سويد وثقه أبو حاتم وهو متشدد، وقد عرفه ؛ فقد روى عنه هو وأبو زرعة، وهما لا يرويان عن كل أحد، ولم يجرحه أحد ؛ لأن قول ابن معين ليس بجرح في الرواية، ولم يقله من عند نفسه بل قال: "يقال". لذا فقول ابن حجر: "مقبول" لا وجه له ؛ لأنه عرف المقبول في مقدمة "تقريب التهذيب"، فقال: "السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث". ولا ينطبق وصف هذه المرتبة على ابن أبي سويد مع توثيق أبي حاتم له وروايته عنه هو وأبو زرعة وبندار، لذا هو كما قال الذهبي: "ثقة".

2- مرتبته هي المرتبة الثالثة من مراتب الثقات المحتج بهم عند ابن حجر في مقدمة "تقريب التذهيب" حين قال: "الثالثة: من أفرد بصفة: كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل".

229 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (122/2)، ميزان الاعتدال للذهبي (53/1)، المغني في الضعفاء (22/1)، لسان الميزان (333/1)، تقريب التهذيب (ص:92).

(التدريب الرابع)

قال الترمذي (25): "حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، وَبِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، **عَنْ أَبِي ثِفَالٍ الْمُرِّيِّ**، عَنْ رَبَاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حُوَيْطِبٍ، عَنْ جَدَّتِهِ، عَنْ أَبِيهَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ε، يَقُولُ: «لاَ وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ».

س: جاء في إسناد الترمذي: (**عَنْ أَبِي ثِفَالٍ الْمُرِّيِّ**)، اذكر الحكم عليه من حيث الجرح والتعديل حسب ما ورد في كتب الجرح والتعديل، وفي أي مرتبة يقع من مراتب الجرح والتعديل؟ وما مكانته من حيث الاعتبار؟

الإجابة:

1- أبو ثفال ثمامة بن وائل المري، ويقال ثمامة بن حصين، ذكره العقيلي في "الضعفاء"، ونقل فيه عن البخاري قوله: "فيه نظر"، ونقل عن أحمد أنه قال عن حديثه: "لا يثبت". ونقل ابن عبد الهادي عن أحمد أيضاً أنه قال: "من أبو ثِفَال؟". واقتصر المزي في ترجمته المزي في "تهذيب الكمال" على قول البخاري. وزاد مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" قوله: "وضعفه أبو حاتم وأبو زرعة، وقال: هو مجهول. وكذا ابن القطان[230]". وزاد الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" قوله: "وقال الترمذي في الجامع وفي العلل: سألت محمدًا عن هذا، فقال: ليس في هذا الباب أحسن عندي من هذا. وقال البزار: ثمامة بن حصين مشهور. وذكره بن حبان في الثقات في الطبقة الرابعة، وقال في القلب من حديثه هذا فإنه اختلف فيه عليه". واختصر الذهبي القول فيه فقال: "ما هو بقوي ولا إسناده يمضى"، وقال الحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب": "مقبول"[231].

2- فالحاصل أن فيه قولين: الأول: قول البخاري "فيه نظر"، وهو لا يقوله إلا في أشد الجرح عنده وفيمن يتهمه[232]. الثاني: الحكم بجهالته من قبل أحمد وأبي حاتم وأبي زرعة. وأما ذكر ابن حبان له في ثقاته فكأنه ليس على شرطه[233] ؛ لأنه شكك في حديثه للاختلاف. ولا يبعد ما حكم عليه الذهبي حيث قال "ما هو بقوي"، أما قول ابن حجر: "مقبول"، أي يتابع وإلا فلين، فغير مناسب مع طعن الإمام أحمد وابن حبان في صحة حديثه. ولذا استدرك صاحبا

230 انظر العلل لابن أبي حاتم (595/1).

231 الضعفاء الكبير للعقيلي (177/1)، الثقات لابن حبان (157/8)، تهذيب الكمال للمزي (410/4)، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (108/3)، ميزان الاعتدال للذهبي (508/4)، تهذيب التهذيب لابن حجر (30/2)، تقريب التهذيب (ص:134)، تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي(177/1).

232 انظر: ميزان الاعتدال (416/2)، التلخيص الحبير (255/1).

233 قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (255/1): "فكأنه لم يوثقه".

"تحرير التقريب" على قول الحافظ ابن حجر بأنه "مقبول"، فقالا: "بل: ضعيف، قال البخاري: في حديثه نظر، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال الإمام أحمد عن حديثه: لا يثبت. وقال الذهبي في الميزان: ما هو بقوي ولا إسناده يمضي، ولم يوثقه سوى ابن حبان"[234]. فينطبق على أبي ثفال هذا ما قاله الحافظ ابن حجر نفسه في مراتب الجرح والتعديل في مقدمة كتابه "تقريب التهذيب": "الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف".

3- أن مرتبته هي "ضعيف"، وهي من مراتب الجرح، لكنها من مراتب الاعتبار عندهم[235].

(التدريب الخامس)

قال ابن ماجه (455): "حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عُثْمَانَ، وَعُثْمَانُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الدِّمَشْقِيَّانِ، قَالا: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ بْنُ الأَحْنَفِ، عَنْ أَبِي سَلاَّمٍ الأَسْوَدِ، **عَنْ أَبِي صَالِحٍ الأَشْعَرِيِّ**، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الأَشْعَرِيُّ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَشُرَحْبِيلَ ابْنِ حَسَنَةَ، وَعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ كُلُّ هَؤُلاءِ، سَمِعُوا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ε قَالَ: «أَتِمُّوا الْوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

س: جاء في إسناد ابن ماجه: (**عَنْ أَبِي صَالِحٍ الأَشْعَرِيِّ**)، اذكر الحكم عليه من حيث الجرح والتعديل حسب ما ورد في كتب الجرح والتعديل، وفي أي مرتبة يقع من مراتب الجرح والتعديل؟ وما مكانته من حيث الاعتبار؟

الإجابة:

1- أبو صالح الأشعري، لا يعرف اسمه، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل فنقل عن أبيه أنه قال: "لا بأس به". ونقل ذلك المزي، وابن حجر، وقال المزي في "ميزان الاعتدال: "ثقة". وقال ابن حجر في "تقريب التهذيب": "مقبول"[236]. قلت: قول الحافظ ابن حجر فيه قصور حيث أن أبا صالح الأشعري قال عنه أبو حاتم: "لا بأس به" وهو إمام معتبر بل عُدّ في المشددين، فلا يبعد قول الذهبي، لكن قال صاحبا "تحرير تقريب التهذيب" تعقيباً على حكم ابن حجر: "بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع، وقال أبو حاتم: لا بأس به، ووثقه الذهبي، ولا نعرف فيه جرحاً"[237].

234 تحرير تقريب التهذيب (202/1).

235 انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (128/2). وانظر ما تقدم (ص:15).

236 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (392/9)، تهذيب الكمال للمزي (413/33) تذهيب تهذيب الكمال للذهبي (293/10)، ميزان الاعتدال (538/4)، تهذيب التهذيب لابن حجر (131/12) تقريب التهذيب (ص: 649).

237 تحرير تقريب التهذيب (4/ 215)

2 – مرتبته هي من مراتب الاحتجاج، لكنها دون مراتب الثقات، وهي المرتبة التي قال عنها في مقدمة "تقريب التهذيب": "الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس".

خاتمة البحث:

أ – أهم النتائج:

بعد أن منّ الله علي بإتمام هذا البحث فإن من المناسب أن أبرز أهم النتائج المستفادة منه، وهي تتلخص فيما يأتي:

1– أهمية معرفة وتطبيق منهج أئمة النقد المتقدمين الذين نظروا في أسانيد الأحاديث فعرفوا أحوال الرواة عدالة وضبطاً، بسعة إطلاع ويقظة تامة.

2– تبين أن عامة الرواة وإن اتفقوا في العدالة الدينية إلا أنهم مختلفون في درجة الضبط، فأطلق النقاد أوصافاً على هؤلاء الرواة تبين مقدر ما خالفوا أو وافقوا فيه الثقات.

3– وضع النقاد مراتب للجرح والتعديل تستوعب هذه الأوصاف التي أطلقت على الرواة، وهذه المراتب مختلفة من حيث القبول والرد، ومختلفة في الاعتبار من عدمه.

4– تبينت الطرق التي تثبت فيها العدالة والضبط، والتي تعتمد على أئمة النقد الأوائل في تجلية أحوال الرواة وسبر مروياتهم.

5– تجلّت الضوابط في الحكم على الرواة عند اختلاف النقاد فيهم جرحاً وتعديلاً.

6– يقع الخلل عند عدم مراعاة ضوابط ألفاظ الجرح والتعديل عند الاختلاف، ومراتب هذه الألفاظ، وما يصلح منها للاحتجاج أو الاعتبار.

7– تبين أن هناك كتباً تفيد في بيان عدالة الرواة وضبطهم ينبغي إتقان التعامل معها.

ب – **التوصيات:**

1– وجوب العناية بدراسة شروط صحة الحديث على ضوء قواعد أئمة النقد ومنها: "معرفة عدالة الرواة وضبطهم"، والذي يتوقف عليه قبول الحديث أو رده.

2– العناية الأكاديمية في الدراسات العليا بالجامعات ومراكز البحوث بالدراسة المتخصصة لمنهج أئمة النقد خاصة في عدالة الرواة وضبطهم، مع إفراد كل علم منهم بدراسة خاصة.

3– قيام الجامعات ومراكز البحث العلمي بتخصيص أقسام وكراسٍ بحثية لدراسة منهج أئمة النقد المتقدمين، وتفريغ المتقنين في هذا الجانب للتأليف في هذا الموضوع بشكل منهجي موسوعي متكامل يكون نواة لتجلية هذا المنهج.

4- الاهتمام من قبل الجامعات ومراكز البحث فيما تم كتابته من البحوث العلمية والرسائل الجامعية في منهج أئمة النقد خاصة في شروط صحة الحديث، والتنسيق العلمي بين تلك الدراسات المتنوعة، والموازنة بين هذه الدراسات لمعرفة المنهج العلمي العام التي سار عليها النقاد، وموضع الاتفاق والاختلاف بينهم.

5- طباعة الرسائل العلمية الأكاديمية التي لم تطبع بعد في هذا المجال، لكي يتمكن الباحثون من الاستفادة منها والتنسيق بينها.

The Research Conclusion:

A. The Most Important Results:

After I have finished this research, I think it is suitable to show the most important results of it; such as:

1. The importance of knowing and applying the approach of the advanced criticism Imams; who searched about the Hadiths' evidences, and knew the narrators' situation in respect to uprightness and rectification with full knowledge and vigilance.
2. It is found that; the most narrators agreed upon the religious uprightness, but disagreed upon the rectification level, so the critics described those narrators with descriptions show how much they agreed or disagreed with trustworthy.
3. The critics set levels for the invalidating and uprightness to accommodate these descriptions which described the narrators, these levels are various in terms of acceptance and rejection, and in term of taking them into consideration or not.
4. The methods which prove the uprightness and rectification are various; as they depend on the ancient criticism Imams in discovering the conditions of the narrators and exploring their narrations.
5. The controls appeared clearly in judging on narrators when the critics varied about them in respect to invalidating and rectification.
6. The imbalance occurs when the words of the invalidating and rectification are not observed upon variation, levels of these words and which of them is proper for allegation or consideration.
7. It is found there are useful books to show the narrators uprightness and rectification; which need for accuracy to handle them.

B. **Recommendations**:

6. Care must be taken to study the conditions of the validity of the Hadith in light of the rules of the criticism Imams; such as "knowing the narrators uprightness and rectification", which the Hadith acceptance or rejection depend on it.

7. Academic care in the postgraduates in universities and researches centers through specialized study of the approach of the criticism Imams; especially in the narrators' uprightness and rectification, with separate each science of them with a special study.
8. Universities and scientific research centers shall allocate research divisions to study the approach of the advanced criticism Imams, the perfect researchers in this regard shall betotally engaged in composing in this subject in an integrated methodological encyclopedic approach that shall be the core of this approach.
9. Universities and research centers shall pay attention to the scientific researches and dissertations which have been written in the approach of criticism Imams specially in the Hadith validation conditions, making scientific coordination among those various studies, making balance among these studies to know the general scientific approach which was followed by the critics, and the agreement and disagreement points among them.
10. Printing the academic scientific dissertations which are not printed yet; to enable the researchers to have benefits from them and coordination among them.

فهرس مراجع البحث:

الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

أطراف الغرائب والأفراد للإمام الدار قطني، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (المتوفى: 507هـ)، المحقق: محمود محمد حسن نصار / السيد يوسف، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1419 هـ.

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: مغلطاي بن قليج الحنفي (المتوفى: 762هـ)، المحقق: عادل بن محمد - أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، 1422 هـ.

الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: 1386هـ)،الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب – بيروت، سنة النشر: 1406 هـ.

بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، المؤلف: علي بن محمد أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: 628هـ)، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى، 1418هـ.

تاريخ ابن معين رواية الدوري، المؤلف أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي (المتوفى: 233هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1399هـ.

تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي (المتوفى: 233هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.

تاريخ أبي زرعة الدمشقي، المؤلف: عبد الرحمن بن عمرو النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي (المتوفى: 281هـ)، رواية: أبي الميمون بن راشد، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق.

تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: 385هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد القشقري، الطبعة: الأولى، 1409هـ.

التاريخ الكبير، المؤلف أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن البخاري (المتوفى: 256هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: 279هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1427 هـ.

تاريخ بغداد وذيوله المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، 1417 هـ.

تاريخ دمشق. المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر. المتوفى: 571هـ). المحقق: عمرو بن غرامة العمروي. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع. عام النشر: 1415 هـ.

تحرير تقريب التهذيب، تأليف: الدكتور بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1417 هـ.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الشهير بـ الذهبي (748 هـ)، تحقيق: غنيم عباس غنيم – مجدي السيد أمين، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعه: الأولى، 1425 هـ.

تصحيفات المحدثين، المؤلف: أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (المتوفى: 382هـ)، المحقق: محمود أحمد ميرة، الناشر: المطبعة العربية الحديثة – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1402هـ.

التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (المتوفى: 474هـ)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى، 1406.

تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد سوريا، الطبعة: الأولى، 1406هـ.

تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، 406.

التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1405 هـ.

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى 1419هـ.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف ابن عبد البر القرطبي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي , محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: 1387 هـ.

تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: 744 هـ)، تحقيق: سامي بن جاد الله وعبد العزيز الخباني، دار النشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، 1428 هـ.

التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (المتوفى: 1386هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، 1406 هـ.

تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، الناشر:مطبعة دائرة المعارف النظامية بالهند، الطبعة الأولى، 1326هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: 742هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1400هـ.

توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، المؤلف: محمد بن إسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني (المتوفى: 1182هـ)، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية , بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى 1417هـ.

الثقات بن أحمد بن حبان، أبو حاتم البُستي (المتوفى: 354هـ)، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، 1393 هـ.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.

الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ.

ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: 748هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر – بيروت، الطبعة: الرابعة، 1410هـ.

الرسالة، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلبي القرشي (المتوفى: 204هـ)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي مصر، الطبعة: الأولى، 1358هـ.

الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: 748هـ)، المحقق: محمد إبراهيم الموصلي، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، 1412هـ.

سنن الدار قطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، حققه: شعيب الارنؤوط، حسن شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ.

سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحي بن معين،المؤلف: أبو زكريا يحي بن معين البغدادي (المتوفى: 233هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1408هـ.

سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1403هـ.

سؤالات حمزة بن يوسف السهمي (المتوفى: 427هـ) للدارقطني، المحقق: موفق بن عبدالقادر، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، 1404 هـ.

سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ.

شرح علل الترمذي، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي الحنبلي (المتوفى: 795هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى.

صحيح ابن حبان = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739 هـ)، حققه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1408 هـ.

صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ.

صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو ابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1408هـ.

الضعفاء الكبير، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (المتوفى: 322هـ)، المحقق: عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1404هـ.

الضعفاء لأبي زرعة الرازي = ضمن كتاب أبي زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية. تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، الطبعة: 1402هـ.

العلل الصغير، المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية. المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الأولى، 1427 هـ.

العلل ومعرفة الرجال، المؤلف: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني(المتوفى: 241هـ) رواية ابنه عبد الله (المتوفى: 241هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني , الرياض، الطبعة: الثانية، 1422 هـ.

العلل ومعرفة الرجال المؤلف: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: 241هـ) رواية المروذي وغيره، المحقق: الدكتور وصى الله بن محمد عباس، الناشر: الدار السلفية، بومباى الهند، الطبعة: الأولى، 1408 هـ.

العلل لابن أبي حاتم المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي (المتوفى: 327هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، 1427 هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، الناشر: دار المعرفة – بيروت، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، 1379هـ.

فتح المغيث بشرح الفية الحديث، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: 902هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ.

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة المؤلف: محمد بن علي الشوكاني (المتوفى: 1250هـ)، المحقق: عبد الرحمن المعلمي اليماني الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1401هـ.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: 748هـ)، المحقق: محمد عوامة – أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن جدة، الطبعة: الأولى، 1413 هـ. الكامل في ضعفاء الرجال. المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: 365هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة. الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان.

الكفاية في علم الرواية. المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ). المحقق: أبو عبدالله السورقي , إبراهيم حمدي المدني. الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة

الكنى والأسماء، المؤلف: أبو بِشْر محمد بن أحمد الدولابي الرازي (المتوفى: 310هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم –، الطبعة: الأولى، 1421 هـ.

لسان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، 2002 م,

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ). المحقق: محمود إبراهيم زايد. الناشر: دار الوعي – حلب. الطبعة: الأولى، 1396هـ

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المؤلف: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: 360هـ)، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثالثة، 1404.

المختلف فيهم، المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: 385هـ)، المحقق: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1420هـ.

معرفة الرجال عن يحيى بن معين رواية ابن محرز، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي (المتوفى: 233هـ)، المحقق: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة: الأولى، 1405هـ.

معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: 1406هـ.

معرفة علوم الحديث، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (المتوفى: 405هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1397هـ.

المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب بن سفيان الفسوي (المتوفى: 277هـ) المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، 1401 هـ.

المغني في الضعفاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

من كلام أبي زكريا يحيى بن معين رواية ابن طهمان، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.

المنتخب من علل الخلال (ومعه تتمة)، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع.

موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852 هـ)، حققه: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، 1414 هـ.

المؤتَلِف والمختَلِف، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406هـ.

الموقظة في علم مصطلح الحديث المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: 748هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، 1412 هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1382 هـ.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، هـ,.

النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،، الطبعة: الأولى، 1404هـ.